وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

رقم:

التنظيمات العثمانية وانعكاساتها على الأقليات اليهودية والمسيحية انموذجا خلال القرن 19م.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ

تخصص: وطن عربي معاصر

إعداد الطالب:
✓ أزهار بلعيالي

مقدمة أمام لجنة المناقشة		
اسم ولقب الأستاذ (ة)	المؤسسة الجامعية	الصفة
أ.د. محد سعيد قاصري	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
أ.د. اسماعيل تاحي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
أ.د. منى صالحي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 1439-1440هـ / 2018-2019م

الإهداء

إلى الذين قاسموني حنان الأم وعطف الأب إلى الخال الغالي والجدة الكريمة (ياسين بداش، الطاوس بلعيالي)، اللذان سهرا على تربيتي ورعايتي أشكرهما جزيل الشكر وأطال الله في عمرهما.

إلى من فتحت عيني على ابتسامتها وأشرقت حياتي بنورها، إلى من أرضعتني نفسا طويلا وصبرا جميلا، وعلمتني أن الأعمال الكبيرة لا تتم إلاّ بالصبر والإصرار أمي الحبيبة "عياشة بداش" أطال الله في عمرها.

إلى منارة فكري ودربي إلى من كان مشعلا أستنير به والدي العزيز "الربيع" رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.

إلى الذين قاسموني صلة الرحم إلى خالاتي وعماتي "ربيعة، لويزة، مريم، غانية، فروجة، نجمة، زوينة، شافية، خديجة" وإلى أزواجهم وأولادهم كل باسمه.

إلى أحبائي وأصدقائي وكل سكان أولاد خليفة وسكان جعافرة كل باسمه.

لكم مني فائق الاحترام والتقدير والشكر.

أزهار

شكر وعرفان

قال الرسول صلى الله عليه وسلم: " من لم يشكر القليل لم يشكر الكثير، ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله "، أتقدم بالشكر أوّل الأمر إلى الله تعالى ونحمده على نعمه الكثيرة التي لا تحصى، وأغدق علينا برزقه الذي لا يفنى، ونحمده عزّوجل على أنه وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الرشد والثبات لإعداد هذا العمل المتواضع.

كما نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف "تاحي اسماعيل" الذي رافقنا في هذا العمل وأفادنا كثيرا بنصائحه وتوجيهاته طيلة مدة إشرافه علينا، متمنيا له دوام الصحة والعافية ومزيد من الإنجازات العلمية.

كما أتقدم الشكر الجزيل إلى الدكتورة أمال معوشي التي حفزتني على اختيار هذا الموضوع والذي كان ضمن مقترحاتها وأنا أفتخر أنى كنت ضمن طلابها فلها مني فائق الاحترام والتقدير.

وكما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لي يد المساعدة في توفير المصادر والمراجع لإنجاز هذه الدراسة داعيا المولى عزّوجل أن يرفع قدرهم ويتم عليهم نعمته من قريب أو بعيد.

كما أتقدم بالشكر الى كل القائمين على المكتبات التي زرتها على ما قدموه من تسهيلات وأخص بالذكر المكتبة المركزية –جامعة محمد بوضياف– المسيلة فلهم مني جزيل الشكر.

وكما لا أنسى كل الأساتذة والأستاذات كل باسمه

"أساتذة قسم التاريخ" الذين اكتسبنا من معارفهم طيلة

مشوارنا الدراسي في –جامعة محمد بوضياف–

فألف شكر واحترام وتقدير لهم.

مقدمة

بعد أن اشتد المرض بالدولة العثمانية خصوصا في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر إثر هزائمها العسكرية الواحدة تلوى الأخرى، هذا ما جعلها تضطر الى التوقيع على معاهدات أثرت بشكل كبير على حياة الرجل المريض، منها معاهدة بيسار وفيش في 1713 والتي فقدت جزءا مهما من ممتلكاتها في البلقان ومعاهدة كوجيه كينارجيه التي أعقبت هزيمتها أمام روسيا في سنة 1774، ومعاهدة ياسي سنة 1791، التي خدمت مصالح روسيا وحققت لهذه الأخيرة مكاسب اقليمية جديدة على حساب الدولة العثمانية.

وكمحاولة للإسراع في إيجاد الحلول لهذا الداء والضعف الذي حل بما أصبح يسمى بالرجل المريض، ظهر مجموعة من القادة المتأثرين بالثقافة الغربية والذين نادوا بالإصلاح كضرورة حتمية للخروج بالدولة العثمانية الى بر الأمان وبدأت هذه التنظيمات رسميا خلال القرنين 18 و 19.

وانطلاقا من هذا التقديم يأتي موضوعي الموسوم بالتنظيمات العثمانية وانعكاساتها على الأقليات المسيحية واليهودية.

يوضح هذا الموضوع السياسة العثمانية في القرن 19 إزاء الأوضاع المزرية للدولة العثمانية في تلك الفترة والبحث عن السبيل للخروج من التبعية الأوروبية التي كانت تدعي حماية الأقليات المسيحية واليهودية ومنعها من التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية.

- **عوامل اختيار الموضوع:**
  - **الأسباب الموضوعية:**
    - ✓ الرغبة في إثراء الرصيد المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية عامة وجامعة مسيلة خاصة.
    - ✓ كما أن جميع الطلاب المقبلين على التخرج لا يحبذون الفترة الحديثة ويتجهون الى الفترة المعاصرة.

- ✓ كما أن المعرفة السابقة لهذا الموضوع جعلتني أتحمس الى الإلمام بجوانبه الخفية والخروج بمعلومات ومعطيات جديدة تفيد القارئ.

❖ **أسباب ذاتية:**

- ✓ الرغبة الشخصية في دراسة الفترة الحديثة على غزار الفترات التاريخية الأخرى.
- ✓ الرغبة في دراسة هذه المواضيع ذات الأبعاد التاريخية التي مازالت تلقى بضلالها على الوطن العربي الى يومنا هذا.

➢ حدود الدراسة:

اخترنا القرنين 18و19م كفترة زمنية لدراستنا بأن في اعتقادنا أن هذه الفترة جسدت فعليا التنظيمات أو الإصلاحات التي تبناها السلاطين العثمانيين كمحاولة لإعادة تجديد هياكل الامبراطورية وضخ دماء جديدة عسى أن تنقذ هذه الإمبراطورية من حالتها المتردية أنذاك.

➢ إشكالية البحث:

تندرج إشكالية البحث في سؤال محوري يرتبط بموضوع التنظيمات العثمانية وانعكاساتها على الأقليات المسيحية واليهودية في القرن 19، بمعنى آخر مدى تأثير السياسة العثمانية المتمثلة في التنظيمات على الأقليات المسيحية والسعودية خلال القرن19؟ ومن هم رواد الإصلاح؟ وفيما تمثلت مظاهرها؟ وماهي انعكاسات هذه التنظيمات على الأقليات اليهودية والمسيحية؟ وكيف كان استقبال الرأي الداخلي والخارجي لهذه التنظيمات؟.

➢ خطة البحث:

سمحت لنا المادة العلمية التي تحصلنا عليها وكذا إشكالية هذا الموضوع بتصميمه وفق الخطة التالية:

مقدمة واحتوت التعريف بالموضوع، أسباب اختبار الموضوع، حدود الدراسة، إشكالية البحث، الخطة، المناهج، أهم المصادر والمراجع، صعوبات البحث، أما المحتوى فقد ارتأينا الى تقسيمه الى ثلاثة فصول سبقناهم **بفصل تمهيدي** والذي جاء تحت عنوان ماهية التنظيمات والأقليات والذي عالجنا فيه مفهوم التنظيمات، وأهم روادها، وتطرقنا فيه أيضا الى مفهوم الأقليات.

أما **الفصل الأول** فقد جاء تحت عنوان أوضاع الدولة العثمانية أواخر القرن 18 وبداية القرن 19 والبدايات الأولى للتنظيمات، حيث تناولنا في المبحث الأول العوامل والأسباب العسكرية والسياسية والإدارية والاقتصادية والخارجية التي جعلت الدولة العثمانية تضطر الى القيام بهذه الاصلاحات، كما تناولنا في مبحثه الثاني البدايات الأولى للإصلاح والتي بدأناها بإصلاحات السلطان أحمد الثالث (1703-1730) مرورا بإصلاحات عبد الحميد الأول، الى إصلاحات سليم الثالث وصولا الى اصلاحات السلطان محمود الثاني (1808-1839).

أما **الفصل الثاني** الذي عالجنا فيه مظاهر التنظيمات وتأثيرها على الأقليات (المسيحية واليهودية)، فقد تناولنا في مبحثه الأول مظاهر التنظيمات من (1839-1876) بداية بمرسوم كلخانة 1839 الى إعلان الدستور 1876، حيث عرفنا بهذه المراسيم وعالجنا أهم موادها وميزاتها، أما المبحث الثاني فقد عنوناه بانعكاسات التنظيمات على الأقليات المسيحية واليهودية.

أما **الفصل الثالث والأخير** ودرسنا فيه المواقف الداخلية والخارجية من سياسة التنظيمات فقد عالجنا في مبحثه الأوّل المواقف الداخلية للتنظيمات تطرقنا فيه الى موقف (الرعايا والمسلمين ورجال الدين والطبقة العامة والعلماء والطرق الصوفية والسلاطين)، وتناولنا في مبحثه الثاني المواقف الخارجية من التنظيمات عرجنا فيه الى موقف فرنسا وبريطانيا، روسيا، النمسا، والو.م.أ)، وأنهينا موضوعنا بخاتمة رصدنا فيها أهم النتائج التي خرجنا بها من هذا الموضوع وأرفقنا موضوعنا بمجموعة من الوثائق التوضيحية إضافة الى فهرس المواضيع والبيبليوغرافيا.

➢ منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع ومن أجل الوصول الى الأهداف المرجوة، حتى نتمكن من الإحاطة بحيثيات الموضوع بشكل علمي ممنهج اعتمدنا على جملة من المناهج منها:

- **المنهج التحليلي** والذي استخدمناه في تحليل بنود التنظيمات والوصول الى الحقيقة التي من ورائها ندرك العوامل الحقيقية والتي جعلت الدولة العثمانية تقوم بهذه الاصلاحات.
- **المنهج الوصفي** والذي استخدمناه خصوصا في الفصل التمهيدي للتعريف برواد التنظيمات وبعض السلاطين المعاصرون لها.
- **المنهج المقارن** والذي استخدمته في المقارنة بين مواد مرسوم كلخانة 1839 ومرسوم الهمايوني 1856.

ولدراسة هذا الموضوع اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع بهدف دراسة الموضوع دراسة علمية دقيقة، منها:

المصادر: وتتمثل في:

- صالح كولن: سلاطين الدولة العثمانية، والذي أفادني كثيرا في التعرف على السلاطين الذين عايشوا فترة التنظيمات وأهم وزرائهم وهم رواد هذه الإصلاحات.
- سليمان البستاني وكتابه عبرة وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده والذي استخدمته في الفصل الثالث للتعريف بخط شريف كلخانة ومعالجة بعض مواده.
- كتاب عبد الحميد الثاني المعنون: مذكراتي السياسية، والذي استخدمتها للتعرف على المواقف الداخلية وبالأخص موقف العلماء من التنظيمات.

المراجع: وتتمثل في:

- الغالي غربي: دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي، والذي أفادنا كثيرا في التعرف على أهم بنود هذه الإصلاحات وبشكل مختصر.

- كتاب عبد العزيز الشناوي المعنون: الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها، الذي أفادنا كثيرا طيلة بحثنا فقد استخدمناه في الفصل الأول والفصل الأخير للتعرف على ظروف الدولة العثمانية والتعرف كذلك على المواقف من التنظيمات.
- وكما أفادنا كثيرا كتاب عبد العزيز محمد عوض: الإدارة العثمانية في ولاية سورية، والذي عالجت به انعكاسات التنظيمات على الأقليات اليهودية والمسيحية.

➢ **الصعوبات:**

ولابدّ للباحث أثناء معالجته لموضوعه تواجهه بعض الصعوبات والعقبات منها:

- قلة المصادر التي تتحدث عن موضوع دراستنا وصعوبة الوصول الى بعض المراجع خاصة كتاب "البلاد العربية والدولة العثمانية" لمؤلفه ساطع الحصري.
- أغلب المصادر والمراجع مكتوبة باللغة الأم.
- ضيق الوقت ونقص العامل المادّي.

الفصل التمهيدي

ماهية التنظيمات والأقليات

- مفهوم التنظيمات.
- رواد التنظيمات.
- مفهوم الأقليات.

أ) الإطار المفاهيمي للتنظيمات:

هي إصلاحية تستوحي التجربة الأوروبية إلى حد بعيد وهدفها تغيير نظام الإمبراطورية العسكري والإداري وإرساء هذه الإمبراطورية على أسس فكرية وقانونية جديدة.

والمفهوم الثاني للتنظيمات هو إصلاح المجتمع وفق أنظمة سياسية تستوحي التجربة الأوروبية القائمة على الحرية والعدالة والمساواة ومتجسدة[1] في مجالس نيابية منتخبة[2].

وفي تعريف آخر: يقصد بمصطلح التنظيمات تلك النظم والمفاهيم والأفكار التي أدخلتها الدولة العثمانية على أداة الحكم والإدارة في الدولة مما مكنها من إرساء قواعد وأسس تنظيم الدولة على أساس المبادئ الأوروبية وعرفت باسم التنظيمات الخيرية لأنها امتازت عن غيرها بتنظيم أمور الدولة على أسس جديدة في مجالات الإدارية الاقتصادية والتعليمية العسكرية وغيرها، التي كانت تصدرها الإدارة السلطانية وقد استهلت بخط شريف كلخانة 1839، وانتهت بدستور مدحت باشا 1876 أو ما يعرف بالمشروطية[3].

---

(1) – محمد كامل طاهر: **الصراع بين التيارين الديني والعلماني في الفكر العربي الحديث والمعاصر**، دار البيروني للطباعة والنشر، ط1، بيروت (لبنان)، (1414هـ-1994م)، ص92.

(2) – المجالس النيابية المنتخبة: تسمية تطلق على البرلمان ويتكون مجلس النواب من 630 عضو ينتخب بالاقتراع العام على أساس التمثيل النسبي بنسبة نائب واحد لكل 800 نسبة ولمدة 5 سنوات. للمزيد ينظر: أحمد سعيفان: **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**، مكتبة لبنان، ط1، بيروت (لبنان)، 2004، ص315.

(3) – غانية بعير: **التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية الشام والعراق انموذجا (1839-1876)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية (2008-2009)، ص86.

– المشروطية: الدستور الذي أصدره السلطان عبد الحميد الثاني في الرابع من ربيع الأول 1877 وتم تشكيل أوّل مجلس نيابي في الدولة العثمانية. للمزيد ينظر: سهيل صابان: **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، الرياض (السعودية)، 1421هـ/2000م، ص209.

التنظيمات الخيرية هي حركة الإصلاح العثماني الذي أعلن في 26 شعبان 1255هـ (3 تشرين الثاني 1839) بقصر كلخانة في استانبول، وقد قرأ متنها الصدر الأعظم[1] مصطفى رشيد باشا مع خط هما يوني السلطان عبد المجيد وهي حركة تجديدية إدارية وسياسية كانت ترمي إلى التقريب بين المجتمع العثماني والمجتمعات الغربية[2].

ب) روادها:

تولى مسؤولية الإشراف على إدارة مشروع التنظيمات مجموعة من الوزراء الذين عرفوه باسم رجال التنظيمات، رغم اختلافهم إلا أنهم اتفقوا في الإيمان بضرورة الإصلاحات التي بذلوا كل ما في وسعهم لإرساء قواعدها عبر مؤسسات الباب العالي ومن أبرزهم مصطفى رشيد باشا وتلامذته أمثال فؤاد باشا، علي باشا، ومدحت باشا[3].

1) **مصطفى رشيد باشا**[4]: بعد وفاة محمود تولى عبد المجيد الأول السلطة (1839-1861) وبنحو أربعة أشهر استدعى رشيد باشا السفير العثماني فوق العادة في لندن الى استانبول ليعين ناظرا للخارجية[5]، حيث كانت كل فروع الإدارة عرضة للفوضى الشاملة، حيث كان رشيد باشا يرى أن بقاء الدولة العثمانية يستلزم إعادة الوحدة التي كانت مصدر قوة الإمبراطورية في أيامها الأولى وأن ذلك لن يتم إلاّ بتطوير المبادئ التي تهتدي بها الحكومة وجعلها شبيهة بالنمط

---

(1) – الصدر الأعظم: الشخص الذي حاز على منصب رئيس الوزراء في الدولة الثمانية وكان وكيلا مطلقا للسلطان واستمر استخدامه الى اضمحلال الدولة العثمانية. للمزيد ينظر: سهيل صابان: المرجع نفسه، 143.

(2) – سهيل صابان: المرجع نفسه، ص75.

(3) – غانية بعيو: **التنظيمات العثمانية وآثارها في الولايات العربية الشام والعراق انموذجا**، المرجع السابق، ص87.

(4)– ينظر الملحق رقم01.

(5) – هادي جبار حسون، ضرار خليل حسن: **الأسباب الحقيقية لصدور التنظيمات العثمانية**، مجلة للدراسات الاثارية والتاريخية، م3، ع6، السنة الثالثة تشيرين الأول 2016، ص292.

الأوروبي على أن تكون نقطة البداية هي مصلحة الرعايا المسيحيين وتحسين أحوالهم[1] واستغل رشيد باشا التي سببتها هزيمة معركة نزيب 1839 مع القوات المصرية للحصول على المساندة الغربية وبغية ترسيخ المفاهيم الجديدة في الدولة كان عليه القيام بخطوة إعلان برنامج تغريبي يوضح للدول الأوروبية أنه بإمكان الدولة العثمانية أن تحرز التقدم وأنها تستحق الإنقاذ وجديرة بأن تعامل معاملة الدول المتحضرة وأجرى مشاوراته مع مسؤولي الدول الغربية للحصول على المساندة الخارجية للإصلاح، وكان جل اهتمام رشيد باشا هو الاهتمام بأحوال النصارى من رعايا الدولة لكسب رضى الدول الأوروبية[2]، واستغل أعداء رشيد الوضع المالي السيء لإسقاطه، مما أدى على تنحيته عن السلطة في عام 1841 خاصة وأنه لم يكن لديه جهاز إداري يستطيع أن ينفذ الإصلاحات نصا وروحا ولهذا فما ان عاد إلى السلطة في عام 1845 حتى أعطى الأولوية لتدريب البيروقراطيين اللازمين لوضع اصلاحاته موضع التنفيذ، وفي نفس الوقت واصل تنفيذ البرنامج الذي ارتآه لتطوير أجهزة الدولة، فأنشأ محاكم مختلطة تقبل شهادة المسلمين والمسيحيين على حد سواء وأجرى في 1946 اصلاحا شاملا لنظم التعليم وعدل الكتب المدرسية وأنشأ عددا من المدارس العليا لتخريج الموظفين وضباط الجيش والبحرية، وأدخل تنظيمات في الجيش من خلال الرتب والمهام[3].

2) **العالي باشا[4]**: عندما عزل علي باشا من منصب الصدارة في 1852 وهي السنة التي تولى فيها السلطان عبد العزيز العرش وتولى الصدارة لفترات قصيرة كل من محمد علي وعالي باشا، وكان الأول رجعيا والثاني من المؤمنين بحركة الإصلاح

---

(1) – احمد عبد الرحيم مصطفى: **في أصول التاريخ العثماني**، دار الشروق، ط2، بيروت، 1406هـ/1986م، ص199.

(2) – هادي جبار حسون، ضرار خليل حسن: المرجع السابق، ص293.

(3) – احمد عبد الرحيم مصطفى: المصدر السابق، ص204.

(4)– ينظر الملحق رقم01.

فقد عيّن في 1854 رئيسا لمجلس مالي ثم للصدارة في نهاية حرب القرم[1] حيث تتلمذ محمد أمين العالي باشا على يد رشيد باشا، تأثر أيضا بالرائد الثاني للحركة التجديدية والتنظيمات الصدر الأعظم كيجه جي زاده دكتور محمد فؤاد باشا وجميعهم من تلاميذ رشيد باشا، وكان عالي باشا من خريجي غرفة الترجمة[2]، وكان يحمل في سفارة فيينا 1836[3]، فكان له الفضل في اخماد الثورة في البوسنة والهرسك وإصلاح أحوالها، وأنهى بحكمه مسالة الجبل الأسود[4] وجزيرة كريت بإقرار الأمن وارضاء أمالي الجزيرة المسيحيين، ومن أعماله الإصلاحية لذلك اصدار خط شريف الهمايوني سنة 1856، وصل الجهاز التنفيذي على قوته حتى وفاته سنة 1871 وخلفه محمود نديم باشا مع وصول هذا الأخير إلى الحكم فتح الطريق لمعارضي التنظيمات في الدولة[5].

3) **فؤاد باشا[6]**: لما تولى السلطان عبد العزيز منصب الخلافة العظمى أبقى محمد أمين عالي باشا في الصدارة العظمى لكن لم يلبث أن أقاله تبعا للظروف في جمادى الأولى 1278هـ (نوفمبر 1861)، وعين فؤاد باشا صدرا أعظم ولم تدم صدارته الأولى بل فصل عنها، وأعيد إليها بعد بضعة شهور وبذل جهده في

---

(1) – حرب القرم: (1853–1856) وهي حرب قامت بين روسيا من ناحية وتركيا وانجلترا وفرنسا من جهة أخرى الى المسألة الشرقية. للمزيد ينظر: الموسوعة العربية الميسرة، ص1336.

(2) – يلماز اوزتونا: **موسوعة الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري 629–1341هـ/1922م**، تر: عدنان محمود سلمان: الدار العربية للموسوعات، م3، ط1، بيروت (لبنان)، 1431هـ/2010م، ص31.

(3) – احمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص 194.

(4) – الجبل الأسود: Monténégro ويسميه الأتراك قره طاغ هو إقليم صغير في يوكو شلاقيا على شاطئ الادرياتيكي إلى الشمال من ألبانيا استقل سنة 1878 بموجب معاهدة برلين وأصبح مملكة سنة 1910 وانظم الى يوكوسلاقيا سنة 1918، وهو اليوم احدى جمهوريات يوكوسلافيا وعاصمته تيتوكواد. للمزيد ينظر: محمد فريد بك المحامي: **تاريخ الدولة العليا العثمانية**، دار النفائس، ط1، بيروت (لبنان)، 1401هـ/1981م، ص532.

(5) – غانية بعيو: المرجع السابق، ص90.

(6)– ينظر الملحق رقم01.

اصلاح المالية التي كانت على شفا الإفلاس بسبب الديون[1]، وكما قام بعدة إصلاحات أخرى بعد القضاء على الانكشارية رغم أنه أضر بالخزانة العامة إلا أنه منح المفوضين المذنبين قدرا من الأمن على أرواحهم وأملاكهم وسهل إدارة الاعمال العامة والخاصة، في عام 1831 اجرى أوّل إحصاء ومسح الأراضي في العصر الحديث بهدف تنظيم التجنيد وتقدير الضرائب[2].

4) **مدحت باشا**[3] : ومدحت باشا في الاستانة في شهر صفر من عام 1238هـ/1822م لأب من القضاء يدعى الحافظ محمد أشرف وبعد أن أكمل تعليمه بدراسة اللغة العربية وحفظ القرءان الكريم وتعلم اللغة الفارسية، انخرط في سلك الوظائف الحكومية، عين كاتبا ثم شيئا فشيئا لتعهد إليه في عام 1852 مهمة رئاسة لجنة تفتيشية في ايالتي دمشق، حلب، ونجح نجاحا باهرا، حظي بتقدير واحترام رؤسائه، فعين في سنة 1861 في منصب باشا (نيش)، فكان ذلك أوّل منصب له، ثم استدعى من قبل الصدر الأعظم فؤاد باشا ليشاركه في وضع بنود (نظام الولايات)[4] ومدحت باشا مجموعة من الوزراء من أصدروا فتوى بعزل بعزل السلطان عبد العزيز[5] لعجزه عن القيام بشؤون الدولة وفعلا تم ذلك واعتلى ابن أخيه مراد الخامس الحكم لكنه لم يدم فترة طويلة فعزل هو الآخر ليعين مكانه

---

(1) – محمد فريد بك المحامي: المصدر السابق، ص540.

(2) – احمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص195.

(3)– ينظر الملحق رقم02.

(4) – جميل موسى النجار: **الإدارة العثمانية في ولات بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني 1869–1917**، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، 1411هـ/1991م، ص146.

(5) – السلطان عبد العزيز: عاش السلطان عبد العزيز حياة مريحة خلال عهد السلطان عبد المجيد شقيقه الأكبر وفي فترة امارته عرف باتزانه، وكان الناس ينظرون إليه على أنه المخلص لهم من حالة اليأس التي كانوا يعيشونها بسبب الهرس بالتحديث الذي كان يستحوذ على السلطان عبد المجيد وكان أول سلطان يزور فرنسا وثاني سلطان يزور مصر بعد السلطان سليم. وفي عهده حدثت ازمة مالية كبيرة بالإضافة إلى كثرة الثورات التي انتهت به بالانقلاب عليه، حيث اغتيل 14يونيو حزيران 1876 ودفن في إستانبول. للمزيد ينظر: صالح كولن: **سلاطين الدولة العثمانية**، تر، منى جمال الدين، دار النيل، ط1، مصر، 1435هـ/2014م، ص296.

اخوه الأصغر عبد الحميد الثاني بعد موافقته على فكرة الحكم الدستوري[1] فعين أحمد مدحت باشا في الصدارة بعد تنحية محمد رشيد باشا بسبب تقدمه في السن لكن هذا لم يدم طويلا حيث عزل من منصبه بد تعيينه بأقل من شهرين في 21 محرم سنة 1294هـ ونفي خارج الممالك المحروسة بناء على ما ألقى في حقه من الدسائس من أنه يريد ارجاع السلطان مراد إلى عرش الخلافة العظمى[2]، ثم استدعي ثانية في السنة التالية وعين حاكما لإزمير، وفي عام 1299هـ أمر السلطان بانتقاله لثبوت اتصاله بالأجانب والاشتباه في اشتراكه في مؤامرة قتل السلطان عبد العزيز فهرب وطلب من الدول الأوروبية التدخل لمصلحته ثم قبض عليه وحوكم ووجد أنه مذنب وأنه السبب في موت السلطان عبد العزيز، حكم عليه بالإعدام وتوسطت له بريطانيا، فخفف الحكم الى السجن مدى الحياة، أمضى بقية حياته في الطائف في المملكة العربية السعودية، حيث من المحتمل أن يكون قد اغتيل هناك[3].

ج) مفهوم أهل الذمة:

أوّلا: الذمة لغة: هي العهد والكفالة، الذِّمة والذِّمام، كما بمعنى العهد والأمان والضمان والحرمة والحق، وسمي أهل الذّمة ذمّة لدخولهم في عهد المسلمين وأمانهم[4].

ثانيا: الذّمة في الفقه الإسلامي: هي العهد الذي يعطي للقوم الذين لم يدخلوا في الإسلام عند فتح المسلمين لبلادهم، ولا يسترقون ويؤمنون على حياتهم وحريتهم وأموالهم

---

[1] – جمال الدين فالح الكيلاني، زياد احمد الصميدعي: **تاريخ الدولة العثمانية رجال وحوادث**، المنظمة المغربية للتربية والثقافة والعلوم، فاس (المغرب)، 1434هـ/2013م، ص102.

[2] – محمد فريد بك: **تاريخ الدولة العالية العثمانية**، المرجع السابق، ص409.

[3]– علي حسون: **تاريخ الدولة العثمانية**، ط4، المكتب الإسلامي، بيروت (لبنان)، 1423هـ/2002م، ص137.

[4] – ابن منظور بن مكرم محمد: **لسان العرب (مادة ذ م)**، ج2، دار المعرفة، القاهرة، 2003، ص1517.

وعباداتهم[1] أما عن تعريف أهل الذّمة فقد اختلف عند الفقهاء المسلمين فعند الحنابلة والشافعية ترى بأنّ أهل الذّمة فقد اختلف عن الفقهاء المسلمين، فعند الحنابلة والشافعية ترى بأنّ أهل الذّمة هم اليهود والنصارى دون غيرهم، وأما الحنفية فتقول: هم أصحاب الكتب السماوية المنزلة كالتوراة والإنجيل وصحف إبراهيم وزبور داوود[2].

ومن هنا نستنتج أنّ أصل الذّمة هم المعاهدون من النصارى واليهود من يقيمون في بلاد المسلمين، وقد أطلق عليهم الرسول صلّى الله عليه وسلّم اسم أصل الكتاب تمييزا لهم عن عبدة الأوثان، وذلك لأن لهم كتبا منزلة هي التوراة والزبور والإنجيل[3].

ثالثا: عقد الذّمة: لقد استعمل الرسول -صلّى الله عليه وسلّم- كلمة الذّمة في معظم كتبه الموجهة إلى الأفراد والعشائر كان يذكر فيها أن يعطيهم "ذمة الله والرسول" وكان ذلك التصريح عبارة عن عهد وعقد.

وقد عرّفته المالكية على أنه التزام تقريرهم في ديارهم وحمايتهم والدرء عنهم بشرط بذل الجزية والاستسلام، أما الشافعية فقد خصصوا عقد الذّمة على أهل الكتاب الأخير، أما الحنابلة فقد عرفوا "عقد الذّمة بأنه " أقوال بعض الكفار على كفرهم بشرط بذل الجزية والتزام أحكام الملّة".

أما التعريف المعاصر لعقد الذّمة "هو عقد يكتسب بموجبه غير المسلم من أهل الكتاب، حق الإقامة الدائمة في دار الإسلام مع حماية الشريعة الإسلامية في ذلك مقابل دفع ضريبة تسمى الجزية، ولقاء القيام ببعض الواجبات العقدية أو العرفية"[1].

---

[1] – المضيان بن صالح ماجد: **أثر أهل الذمة الفكرية في الدولة العثمانية في الفترة 926-1343هـ/1520-1924م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العقيدة، جامعة ام القرى، مكة المكرمة، 1990، ص14.

[2] – المضيان بن صالح ماجد: المرجع السابق، ص15.

[3] – علي ميلاد سلوى: **وثائق أصل الذمة في العصر العثماني وأهميتها التاريخية**، دار الثقافة، ط1، القاهرة، 1983، ص7.

د) مفهوم الأقليات:

أوّلا: الأقلية لغة: هي من فعل قلَّ يقلُّ، فهو قليل، والقلة والكثرة يستعملان في الأعداد قال سبحانه وتعالى" ولا تزال تطلع على خائنة منهم إلا قليل منهم فاعف غنهم واصفح إن الله يحب المحسنين" أي جماعة قليلة[2].

ثانيا: اصطلاحا: اختلفت حول تعريف الأقليات الآراء والمواقف وليس هناك تعريف شامل وكامل لهذا المصطلح:

- يرى الأستاذ الدكتور الشافعي بشير أن الأقلية هي مجموعة من الأفراد داخل الدولة تختلف عن الأغلبية من حيث الجنس أو العقيدة أو اللغة، فاعتبار شخص ما من الأقلية مسألة واقع يرجع فيها الى العناصر الموضوعية[3].
- الأقليات هي مجموعة من سكان قطر أو إقليم أو دولة ما تخالف الأغلبية في الانتماء العرقي أو اللغوي أو الديني، دون أن يعني ذلك بالضرورة موقف سياسيا وطبقيا متميزا[4].

---

[1] – بن احمد الطاهر: **حماية الأقليات في ظل النزاعات المسلحة بين الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الدولي الإنساني دراسة مقارنة**، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الشريعة والقانون، قسم الشريعة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009–2010، ص26–28.

[2] – فلة زردومي: **فقه السياسة الشريعة للأقليات المسلمة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الفقه والأصول وكلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة العقيد حاج لخضر باتنة، 2005–2006، ص24.

[3] – حسون بختيار: **حقوق الأقليات وضماناتها في القوانين الوضعية**، ط1، 2018، ص15.

[4] – عبد الوهاب الكيالي: **الموسوعة السياسية**، ج1، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت (لبنان)، [د.ت]، ص244.

الفصل الأوّل

أوضاع الدولة العثمانية أواخر القرن 18 وبداية القرن 19 والبدايات الأولى للتنظيمات

المبحث الأوّل: أوضاع الدولة العثمانية أواخر القرن 18 وبداية القرن 19.

المبحث الثاني: البدايات الأولى للتنظيمات.

المبحث الأوّل: أوضاع الدولة العثمانية أواخر القرن 18 وبداية القرن 19.

بدأ الضعف يدب في كيان الدولة العثمانية، منذ القرن الثامن عشر وتعرض جيشها للهزائم المتلاحقة، وأخذت ممتلكاتها في التقلص بالرغم من سعي بعض السلاطين لإصلاح أوضاع الدولة ويمكن ارجاع هذا التدهور للدولة العثمانية الى جملة من العوامل أهمها:

- **الجانب العسكري:** وبدأت بهذا الجانب كون الدولة العثمانية كانت قائمة على الجيش وتسير تسييرا عسكريا:

كانت الانكشارية[1] أحد عناصر القوة في الدولة العثمانية، إلاّ أن مجيء سلاطين ضعفاء للحكم واندماج الإنكشارية في المجتمع العثماني أثر على طبيعتهم العسكرية خاصة بعد أن تقلد بعض الانكشاريين مقالد السلطة وتم ربط الإدارة في كافة الولايات بإدارة الإنكشارية وأصبح لهم امتيازات ومراسيم خاصة، وهكذا أخذ اتجاه الإنكشارية طريق آخر وأصبح مصدر ضعف في الدولة العثمانية من خلال تدخلهم في تعيين السلاطين مع أخذ الأعطيات السلطانية لقاء مواقفهم[2]، وازداد تسلطهم على الناس فتكررت حوادث تعدّياتهم على الأموال والأرواح داخل البلاد،

---

[1]– الانكشارية: فرقة كان لها مركز ممتاز بين فرق الجيش العثماني كانوا يختارون من الشبان المسيحيين الذين ترسلهم سنويا المدن المسيحية الخاضعة للأتراك لخدمة السلطان. وفي القرنين 17و18 ظفرت هذه الفرقة بسلطة كبيرة وأصبحت تنصب السلطان وتخلعه وقد قضى محمود الثاني على فرق الإنكشارية في مذبحة جرت فالاستدانة بـ إسطنبول 1826. للمزيد ينظر: الكيالي عبد الوهاب: **الموسوعة السياسية**، المرجع السابق، ص373.

[2]– احمد محمود علو السمرائي، محمود حمزة حسين الدليمي: **الإنكشارية ودورهم في الدولة العثمانية حتى سنة 1828**، مجلة التربية، الحج17، ع2، [د.ب]، 2010، ص71-72.

وأصبحت أغلب الحروب التي تخوض غمارها السلطنة كثيرا ما تنتهي بهزائم شنيعة فأخذت بذلك حدود الدولة العثمانية تتراجع في الجهات المجاورة للدول الأوروبية[1] بالإضافة إلى الصراع بين المؤسسة العسكرية والسلطة الذي استمر لأزيد من ثلاثة قرون، هذا الصراع لم يضعف الإمبراطورية فحسب بل منعها من الفتوحات وجعلها تنحصر داخل حدودها فتحولت مع الوقت من فاتحة البلدان إلى مدافعة ضعيفة تخاف سطوة آلتها العسكرية، وهكذا أصبحوا يعزلون السلاطين ويتمردون في الحروب وتدبير الاغتيالات مثل ما حدث مع السلطان سليم الثالث[2] 1808، ولهذا انشغل السلاطين والوزراء بدرء التهديد الداخلي، وأهملوا التحديات الخارجية حتى أن الشغل الشاغل الأعظم لثمانية سلاطين من أحمد الثالث (1703-1730)[3] حتى السلطان محمود الثاني (1785-1839) انصرف إلى إيجاد طرق تجري فيها إصلاحات عسكرية من شأنها اضعاف وإلغاء الانكشارية[4].

---

[1]- غانية بعيو: المرجع السابق، ص21.

[2]- سليم الثالث: ولد عام 1175هـ وجلس سنة 1203 وبعد جلوسه وجّه مزيد عنايته إلى تنظيم الجنود وحشد الجيوش وتقوية المعاقل وتعزيز المالية، كما أنه دافع عن الدولة في حرب ضد الروس والنمسا تحت قيادة الصدر الأعظم يوسف باشا وقبودان باشا والتي انهزم فيها ليضطر الى عقد الصلح بين روسيا والدولة العلية وعندما ادخل هذا الأخير نظام عسكري جديد ثارت ضده الإنكشارية فخلع السلطان سليم وعين مكانه السلطان مصطفى ليقضي بقية عمره في السجن، توفي عام 1223هـ/1807م ودفن في تربة والديه السلطان مصطفى. للمزيد ينظر: عزتلوا يوسف بك آصاف: **تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن**، كلمات عربية للترجمة والنشر، [د.ط]، القاهرة (مصر)، ص122.

[3]- محمود الثاني (1808م-1839م/1199هـ-1255هـ): ولد عام 1199هـ وجلس على عرش السلطنة عام 1223هـ فأقام مصطفى باشا وزيرا للصدارة وسلمه مهام تنظيم الجنود ثم التفت إلى ذوي الفتن فقطع دابرهم ومحى أثرهم وأعدم قاتلي السلطان سليم وشهدت فترة محمود الثاني الحرب مع الروس التي استولت على الأفلاق والبغدان وقلعة إسماعيل، كما عرفت فترته عصيان بعض الولات مثل سليمان باشا والي بغداد الذي امتنع عن دفع الأموال وكما اهتم اهتماما بالغا بقضية اصلاح أحوال الإنكشارية واستمر على هذا الحال حتى انتقل إلى دار البقاء عام 1255هـ بعد أن جلس على سرير السلطنة 32 سنة. للمزيد ينظر: عز تلوا يوسف بك آصاف: المرجع نفسه، ص118.

[4]- قيس جواد العزّاوي: **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، الدار العربية للعلوم، ط1، بيروت(لبنان)،1414هـ/1994م، ص14.

- **الجانب السياسي والإداري:** لقد كانت الدولة العثمانية في أواخر عهدها تعيش حالة من التدهور السياسي سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، فإذا عدنا إلى الأوضاع الداخلية فقد تدهورت بسبب كثرة الاضطرابات التي اثقلت كاهل الدولة وكبدتها خسائر مادية وبشرية كثيرة[1]، كما أن الدولة العثمانية احترمت جميع الطوائف الإسلامية الموجودة فيها، وتركتهم تحت قيادتهم فأصبحت الدولة تمثل خليطا من نظم الحكم، مما أدى فيما بعد إلى اضعاف السلطة العثمانية، وعدم قدرتها على فرض سيطرتها على جميع ولاياتها العربية مما أدى فيما بعد إلى تشكيل ما يعرف بالعصبيات والزعامات المحلية[2]، أما إداريا فقد ترك السلاطين أمور الدولة لكبار موظفيهم الذين انغمسوا في الفساد، فانتشرت الرشوة والمحسوبية والاختلاس وبيع الوظائف وفي الولايات قام الولاة بحركات انفصالية واستقلالية عن الدولة[3].

وجدت الدولة العثمانية في نهاية القرن الثامن عشر مجموعة متناثرة من السلطات المحلية بعضها قوي وبعضها ضعيف، تخضع للسلطان العثماني اسما فقط، وقد لعبت أياد خارجية في تزكية نار الفتنة وتشجيع الحركات الانفصالية داخل الدولة العثمانية بغية اضعافها، كما أن الدولة العثمانية أقرت في السلطة المحلية الكوادر الإدارية[4] التي كانت لها السلطة والسيادة في البلاد، كما لهم من خبرة ودراية

---

[1]– سلمى شليحي، أمينة نحال: **الدولة العثمانية في عهد السلطان محمود الثاني 1808 إلى 1839 النظام السياسي والعسكري نموذجا**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، جامعة قالمة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية وقسم التاريخ، 2015–2016، ص13.

[2]– جميل بيضون وآخرون: **تاريخ العرب الحديث**، ط1، دار الأمل للنشر، الأردن، 1991، ص63.

[3]– إسماعيل احمد ياغي: **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، مكتبة العبيكان، ط2، [د:م]، 1998، ص95.

[4]– الكوادر الإدارية: هو هيكل الوظائف الذي يعين بمقتضاه العاملون في الجهاز الوظيفي والإداري بالدولة كالمدرسين والعمال وغيرهم.

بأحوال البلاد لكنهم إلى الجانب السلبي لهذه الخبرة ألا وهي معرفتهم بسبل التسلط على هذه الشعوب وبالتالي ظهرت الكثير من الحركات الانفصالية عن الدولة العثمانية[1].

وفي هذه المرحلة اكتفت الدولة العثمانية بفرض سيادتها الإسمية على الولايات قانعة بمظاهر هذه السيادة من وجود دال عثماني على رأس الولاية، وسك العملة باسم السلطان، وارسال الجزية السنوية والدعاء للسلطان الحاكم على منابر المساجد في خطب الجمعة والعيدين، هذا ما أتاح الفرصة للزعامات المحلية أن تكون لنفسها نفوذا سياسيا واسعا داخل الولايات وتسلب من البشوات العثمانيين وأجهزة الإدارة الأخرى كل مظاهر السلطة السياسية وقد تمثلت هذه الظاهرة في المماليك[2] في مصر والعراق[3].

- **الجانب الاقتصادي:** تعرضت الدولة العثمانية لأزمة اقتصادية نتيجة لتوقف الفتوحات العثمانية وانقطاع مواردها بالإضافة إلى تزايد الجنود الإنكشارية والموظفين الذين يتقاضون المرتبات، وقد تناقصت واردات الدولة بسبب فساد نظام الالتزام[4] وجباية الضرائب مما أدّى إلى انهيار قيمة النقد العثماني "الأقجة[1]

---

[1]– عبد اللطيف الصباغ: **تاريخ الدولة العثمانية**، دار النشر، ط1، [د:ت]، ص91-92.

[2]– المماليك: أصلهم من قبائل التركمان واستخدمهم الخلفاء حرسا لهم ومادة لجيشهم فاستفحل امرهم وأصبحوا سدى الجيش ولحمته، فكانوا يأتون عبيدا فلا يلبثون أن يصبحوا ذوي الامر والنهي في بيت الملك، وكانوا يتصفون بالوقاحة وشراسة الأخلاق ولهذا أمكن أمراء الأيوبيين مماليكهم في النيل لجزيرة الروضة، ولهذا أطلق عليهم بالمماليك البحرية، أما المماليك الاخرون فإنهم جلبوا إلى البلاد بعد ذلك وسموا البرجية نسبة إلى البروج التي كانوا يسكنونها. للمزيد ينظر: السير وليم موير: دولة المماليك في مصر، تر: محمود عابدين، سليم حسن: مكتبة مدبولي، القاهرة، 1415هـ 1995م، ص39.

[3]– عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: **النظم الإدارية العثمانية في البلدان العربية وأثرها في العلاقات العربية العثمانية**، مجلة الدّارة، العدد الأول، السنة التاسعة، شوال 1403هـ، ص112.

[4]– الالتزام: هو تقديم مصادر الدخل الحكومي للمتعهدين مقابل مبالغ مالية مقطوعة بحيث يدفعها المتعهد (الملتزم) مقدما للدولة، ثم يحصلها مع أضعاف مضاعفة من المجتمع بالاستناد الى قوات حكومية وقد بدأ هذا النظام منذ القرن

الفضية" وارتفاع سعر الذهب وندرة وجوده[2] ومع تراجع العملة العثمانية واقتصادها قابلها قوة العملات الأوروبية وتقدم صناعتها وهذا ماسح للاقتصاد الأوروبي بغزو الاقتصاد العثماني وتراجع سيادتها الداخلية والخارجية وتحولت الإمبراطورية العثمانية فيما بعد الى سوق للتصريف ثم إلى شبه مستعمرة للدول الأوروبية الرأسمالية بالإضافة إلى هذا فإن السلاطين لم يهتموا بالجانب الاقتصادي فقد شغلتهم عملية التحديث والإصلاح سياسيا اعتقادا منهم أنها كفيلة بانتشال الإمبراطورية من كل أزماتها[3] وكان لاكتشاف أمريكا تأثير أشد من ذلك أيضا إذ أدى إلى تحوّل الذهب والفضة الى بلدان البحر المتوسط مما زعزع مالية الدولة وأنزل الضرر الطبقات المنتجة وكانت النتيجة ان ازدادت الضرائب وتقهقرت الزراعة والحرف وجلا السكان عن الأرياف[4].

- **الجانب الديني:** وقد نضيف إلى عوامل الضعف أيضا اشتداد نزعة العلماء ورجال الهيئة الدينية إلى أن يصبحوا فئة خاصة وكان هؤلاء يرتبطون ببعضهم البعض أصلا برباط التركية المشتركة، كما تسابقوا إلى إدارة الأوقاف واستغلالها والحصول على الامتيازات وتملك الأراضي، كما أصابهم ما أصاب رجال الهيئة الحاكمة من انتشار الرشوة والفساد بين الكثير من عناصرهم[5].

السابع عشر للميلاد، وكان له تأثير سلبي على المجتمع العثماني عكس الحكومة الذي كان تأثيره إيجابيا وقد ألغي هذا النظام في 18 شباط 1858. للمزيد ينظر: سهيل صابان: المرجع السابق، ص35.

[1]– أقجةAKCE: وتعني لغة الضارب أو الضاربة وأصلها ماغولية معناها نقد أبيض وهي قطعة صغيرة من الفضة ضربت لأول مرة عام 729هـ/1328م في عهد السلطان أورخان. للمزيد ينظر: سهيل صابان: المرجع نفسه، ص20.

[2]– إسماعيل أحمد ياغي: **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، المرجع السابق، ص91.

[3]– قيس جواد العزاوي: **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، المرجع السابق، ص69–70.

[4]– ألبرت حوراني: **الفكر العربي في عصر النهضة 1798–1939**، تر: كريم عزقول، دار النهار للنشر، ط1، بيروت (لبنان)، [د.ت]، ص53.

[5]– أحمد زكريا الشلق: **العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة 1516–1916**، مصر العربية للنشر، ط1، مصر، [د:ت]، ص255.

ولما ظهرت مجموعة من الشخصيات الإسلامية أمثال ابن عبد الوهاب[1] الذي اعتبر أن السلطان ليس الامام الحقيقي للسلطة وكان هذا تحد ضمني لسلطة العثمانيين السياسية بل تحدٍّ خطير، وفي أواخر القرن الثامن عشر كان الوهابيون قد سيطروا على أوساط الجزيرة والخليج الفارسي ثم ما لبثوا أن دمروا كربلاء في أطراف العراق واحتلوا الحجاز وأخذوا يهددون دمشق[2].

وبعد ذلك تمكنت الهيئة الإسلامية على الأقل حتى عام 1826 من القضاء على الإنكشارية المتعاونة مع رجال الدين، واستطاعت اسعاد المجتمع الإسلامي العثماني عن المؤتمرات الخارجية الفكرية خصوصا عند ثلاثينيات القرن التاسع عشر وصدور التنظيمات العثمانية حيث لم يستطع العلماء التصدي لهذه الهجمة التحديثية، فارتباط كبارهم بالسلطة ورغبتهم في المحافظة على امتيازاتهم جعلهم ينحنون لمشيئة الدولة[3].

- **خارجيا:** لقد ازداد الضعف في كيان الدولة العثمانية منذ أواخر القرن 18 وبداية القرن 19، حيث تعرض جيشها للهزائم المتلاحقة عل الساحة الأوروبية، واخذت ممتلكاتها في التقلص والانكماش تدريجيا ومن بين هذه الحروب نذكر[4]:

---

[1]– محمد عبد الوهاب: ولد في العينية عام 1703م قام بالعديد من الرحلات في طلب العلم الى العواصم الإسلامية مثل مكة والمدينة في الحجاز والبصرة وبغداد وإيران وأقام في هذه الأخيرة مدة تزيد عن اثني عشر عام قضاها في الدرس والتعلم حيث اكتسب في هذه الرحلة معرفة تجريبية واقعية عن الإسلام والمذاهب الإسلامية وعندما عاد إلى العينية صمم على الجهر بدعوته إلا أنه لاقى معارضة كبيرة فرحل الى الدرعية (شمال الرياض) حيث رحب به محمد بن سعود وأضله في حمايته. للمزيد ينظر: محمد خليل هراس: **الحركة الوهابية**، دار السنة للنشر، ط1، المملكة العربية السعودية (الرياض)، 1427هـ-1428هـ، ص20-21.

[2]– ألبرت حوراني: المرجع السابق، ص56.

[3]– سلمى سليحي، أمينة نحال: **الدولة العثمانية في عهد السلطان محمود الثاني 1808 إلى 1839**، المرجع السابق، ص12.

[4]– ينظر الملحق رقم03.

الصراع العثماني والنمساوي على المجر، أضيف إليه في أواخر القرن السابع عشر صراع آخر مع كل من روسيا التي دخلت المسرح الدولي بقوة، رغبة منها في الحصول على منفذ بحري يوصلها إلى الشرق وبولندة حيث توغل العثمانيون في أراضيها في عهد مصطفى الثاني[1] (1107هـ-1115هـ/1695-1703) ووصلوا إلى مدينة لمبرج[2]، وخاض العثمانيون سلسلة من المعارك في بلاد الحجر وفي البوسنة كانت معظمها في غير صالحهم، كما حقق بطرس الأكبر[3]حملة بالاستلاء على قلعة أزوق ولم تنتهي إلا بتوقيع معاهدة كارلوفيتس[4] في (رجب 1110هـ/ كانون الثاني 1699) والتي خسرت فيها العديد من الأراضي[5].

في أواخر القرن 17 ظهر مشروع لتقسيم الدولة العثمانية باقتراح من الروس ودافعت عليه النمسا مقابل حصولها على القسم الغربي من ولاشيا (جزء من

---

[1]- مصطفى الثاني: ولد عام1074هـ وجلس عام 1106هـ بالغا من العمر 32 سنة شهدت فترة حكمه حشد الجيوش وشخذ السيوف واعداد معدات الحرب ومن ثمة أشهر الحرب على دولة النمسا وجمهورية وندیك ( ) حيث استرد من النمسا بلاد العرب اثرهم جزيرة ساقز من جمهورية وندیك، ثم في عهده الاستلاء على قلعة ازاق من قبل الروس في سنة 1108هـ، واستولت عساكر وندیك على جزيرة المورة وانتهت فترته توقيع معاهدة قارلونجة التي خسر فيها العديد من الاراضي ومن خلال هذا انقلوا عليه ليتنازل عن الحكم لأخيه السلطان احمد وبعد مضي خمسة اشهر من اعتزاله توفي عام 1115هـ. للمزيد ينظر: عزتلوا يوسف بك آصاف: المرجع السابق، ص101-102.

[2]- محمد فريد بك المحامي: المصدر السابق، ص308.

[3]- بطرس الاكبر: أو بطرس الأول (1672-1725) امبراطور روسيا (1721-1725) وقيصرها (1682-1725) مؤسس الدولة الروسية الحديثة، قضى صباه شبه منفي بإحدى ضواحي موسكو تولى السلطة بعد وفاة أخيه ايفان 5 سنة 1699. للمزيد ينظر: العديد من المؤلفين: **الموسوعة العربية الميسرة**، ط1، المكتبة العصرية (بيروت)، 1431-2010، ص723.

[4]- كارلوفيتس: معاهدة 1699 بين تركيا والعصبة المقدسة (الإمبراطور والبندقية وبولندا) نزلت فيها تركيا عن هنغاريا وكرواتيا وسلافونيا الإمبراطور ليولد الأول ونزلت عن بود وليا لبولندا وعن البيلوبينيز للبندقية. للمزيد ينظر: نفسه، ص2628.

[5]- محمد سهيل طقوس: **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، ط3، دار النفائس، (بيروت، لبنان)، 1434هـ-2013م، ص283.

رومانيا الحالية)، والجزء الأكبر من صربيا بما فيها بلغراد وكذلك ممتلكات البندقية في استاريا[1] ودلماشيا[2]، على أن تعوض البندقية بالمورة وكريت وقبرص، وكان يعتزم هذا المشروع على حصر وجود الدولة العثمانية في الأناضول[3] فقط وقد عرضوا على فرنسا المشروع خلال فترة حكومة لويس السادس عشر التي عارضت هذا المشروع للمحافظة على مصالحها في المنطقة، وفي سنة 1789 تم اندلاع الثورة الفرنسية في أوروبا بقيادة الجنرال نابليون بونابرت، حيث حرّضت الشعوب من أجل نيل حريتها واستقلالها رغم أنها لم تكن قد تخلت عن سياستها في التوسع والاستعمار، ومن خلال تقسيم أراضي البندقية بين النمسا وفرنسا في معاهدة كامبوا فورميا التي جرت في 17 أكتوبر 1797، حيث أصبحت فرنسا جارة للدولة العثمانية التي كانت تشعر بعدم الارتياح اتجاه الأفكار الثورية، وسرعان ما تحول إلى عداء مسلح انتهى بالاتفاق الروسي العثماني ضد فرنسا ثم مع إنجلترا ومع الصقليتين (دولة صقلية ونابولي)، وانتهت مجهودات نابليون بالفشل خاصة بعد الهزيمة التي تعرض لها أمام أحمد باشا الجزار.

بالإضافة إلى الامتيازات les capitulations والتسهيلات التي منحتها الدولة العثمانية للأجانب فراحوا بواسطة قناصلهم ورعاياهم يتدخلون في الشؤون الداخلية

---

[1]– استاريا: istarya: بلدة في تركية الأوروبية في ولاية روم رايلي لواء كسرية على نهر دشنتيزة، وهو أحد روافد وجوسا أو ديرسا، وهو نهر يصب في الأدرياتيكي. للمزيد ينظر: **المعجم الجغرافي في الامبراطورية العثمانية**، المرجع السابق، ص58.

[2]– دلماشيا: واقعة على البحر الأدرياتيك. للمزيد ينظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، المرجع السابق، ص230.

[3]– الأناضول: الجزء الأسيوي من تركيا وهو يشبه جزيرة جبلية بين البحر الأسود في الشمال وبحر ايجة في الغرب والبحر المتوسط في الجنوب، يؤلف 97% من مجموع مساحة تركيا ويستعمل اسم الأناضول أحيانا مرادفا لاسم آسيا الصغرى. للمزيد ينظر: **الموسوعة العربية الميسرة**: المرجع السابق، ص451.

للدولة واثارة الاضطرابات عن طريق تحريض الطوائف على الثورة والعصيان على السلطة العثمانية وبالتالي السماح بالدول الأجنبية بالتدخل لحماية رعاياها.

المبحث الثاني: البدايات الأولى للإصلاحات.

نظرا للأوضاع المزرية التي كانت توحي بضعف الدولة العثمانية كانت نضرتها في تلك الفترة من أجل الخروج بالدولة العليا من تلك الأزمة هو القيام بمجموعة من الإصلاحات في شتى المجالات وتجلى ذلك في:

1-إصلاحات السلطان أحمد الثالث(1703-1730):

ولد السلطان أحمد الثالث عام 1084هـ/1673م وجلس على عرش السلطة عام 1115هـ/1703م بالغا من العمر 41 سنة فلما رسخت قدمه اقتص من الإنكشارية الذين قتلوا شيخ الإسلام فيض الله أفندي ونفوا أولاده وقاموا بعزل أعظم رجال الدولة، وأعطى القوس باريها بتقليد المناصب لذويها من أصحاب الأهلية واللياقة[1].

ولما عمل على تطوير القوات العسكرية على تحقيق التوازن مع تفوق الجيوش الأوروبية وقاد هذه المحاولة الصدر الأعظم إبراهيم باشا[2] الذي استهدف مزج الثقافتين الإسلامية العثمانية والأوروبية من خلال إرساليات إلى أوروبا مثل السفير يكرمي ساقز محمد شلبي الذي أرسل إلى فرنسا في عام (1132هـ/1720م)، وعندما عاد إلى استانبول قدم السلطان أحمد الثالث تقريرا عن رحلته، أما في الجانب الفكري فبدأ الانفتاح العثماني

---

[1]- عزتلوا يوسف بك آصاف: المرجع السابق، ص107-108.

[2]- إبراهيم باشا (1785-1848): قائد عسكري مصري وحاكم مصر في 1848، الابن الأكبر لمحمد علي ولد في قولة وجاء مصر في السنة التي تولى أبوه حكمها في 1805 عين دفتردار (بمثابة وزير المالية)، تولى حكم الصعيد وقاتل المماليك هناك، يعتبر المؤسس الفعلي للجيش المصري وقائد الحملة المصرية الوهابيين (1816-1819) فهزمهم وحكم مصر في ابريل 1848 بسبب عجز أبيه وتوفي في تشيرين الثاني -نوفمبر 1848. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي: **الموسوعة السياسية**، ج1، ص17-18.

على الغرب، وبدأ ترجمة بعض المؤلفات الغربية وانشاء مكتب للطباعة في العاصمة باستعانة بمجري تحول إلى الإسلام، وحمل اسم إبراهيم متفرقة[1] لبناء المطبعة وتشغيلها[2] وذلك بعد إقرار من المفتي واصداره الفتوى بذلك مشترطا عدم طبع القرءان الشريف خوفا من التحريف، بالإضافة إلى استرجاع إقليم مورة[3] وقلعة آزاق[4] وفتح عدة ولايات من مملكة العجم وبقي معزولا إلى أن توفي في سنة 1139هـ/1725م[5].

2-السلطان عبد الحميد الأول:

ابن السلطان أحمد الثالث ولد سنة 1173هـ/1724م وقضى مدة حكم أخيه محجوزا[6] وعند توليته الحكم على اصلاح الأوضاع العثمانية في شتى المجالات خاصة تلك الثورات التي اندلعت داخل أراضيها في [المدرة ومصر ولبنان]، بعد معاهدة قينارجيه[7] حيث قامت بمجموعة من الإصلاحات إلا أنها لم تحقق نجاحا كبيرا خاصة

---

(1)- إبراهيم متفرقة: ولد في كلوج (Cluj) من أراضي ترانسلفانيا واسمه الأصلي وعائلته مازال مجهولين أما سنة ولادته فمن الأرجح أنها تقع بين عامي (1670-1674) وفر الى القسطنطينية في العشرين من العمر تقريبا، دخل الى الإسلام وألف "الرسالة الإسلامية"، وهو صاحب أول مطبعة في العالم الإسلامي سنة 1728، عمل فيها الى غاية وفاته 17. للمزيد ينظر: غانية بعيو: المرجع السابق، ص39.

(2)- محمد سهيل طقوش: **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة على الانقلاب على الخلافة**، المرجع السابق، ص

(3)- إقليم مورة: هو اسم شبه جزيرة البيلوبونيز كانت معقل الثورة الوطنية اليونانية احتلها إبراهيم باشا (1824-1827) لكن ارغمتها فرنسا على الانسحاب وعادت الى اليونان نهائيا. للمزيد ينظر: س.موستراس: **المعجم الجغرافي للامبراطورية العثمانية**، تر: عصام محمد الشحادات، دار ابن الحزم، ط1، بيروت(لبنان)، 1423هـ-2002م، ص462.

(4)- قلعة ازاق: هي قلعة الجماعة المسماة بالقزاق، كان أهلها من الكفار أظهروا الشقاق فجهز لهم السلطان إبراهيم جيشا ففتحوها في سنة 1052هـ1642م. للمزيد ينظر: محمد أمين بن فضل الله المحبي الحنفي: **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، ج1، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت (لبنان)، 1971م، ص25.

(5)- محمد فريد بك المحامي: مرجع سابق: ص319.

(6)- محمد فريد: **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، [د: ط]، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة (جمهورية مصر العربية)، 2012، ص233.

(7)- معاهدة كوجوكقانيارجه: اسم القرية التي تم التوقيع فيها بين الدولة العثمانية وروسيا على انهاء الحرب التي استمرت من عام 1768م، إلى عام 1774م، هي تقع في حدود دوبرجه بجنوب شرق سلستر في بلغاريا. للمزيد ينظر: سهيل صابان: المرجع السابق، ص212.

في الجانب العسكري من خلال استدعاء بعض الخبراء العسكريين من فرنسا، فحاولوا اصلاح "اوجاق المدفعة" كما اجتهدت الدولة في زيادة عدد جنود المدفعية، وفي عام 1773 تم افتتاح مدرسة لتعليم الرياضيات عرفت باسم (رياضيه مكتبى)[1] ومع كل ذلك لم يجرؤ أحد على الاقدام لإجراء أي اصلاح يمس أوجات الإنكشارية أكثر التشكيلات حاجة إلى الإصلاح، بالإضافة إلى اعادة تهيئة الأسطول العثماني الذي أحرقه الروس في موقعة حشمة عام 1770[2]، أصيب عبد الحميد الأول بنزيف في المخ ومات، عند قراءته لعريضة الصدارة التي تبين سقوط قلعة أوزو في أوكرانيا[3].

3-السلطان سليم الثالث:

ولد عام 1175هـ وجلس سنة 1203هـ وبعد جلوسه وجه مزيد عنايته إلى تنظيم الجنود وحشد الجيوش وتقوية المعاقل وتعزيز المالية[4] فاتجه إلى تكوين فرق من المشاة دون التعرض للإنكشارية، تاركا لهم حرية الانضمام على ذلك "التنظيم الجديد" الذي بدأ تطبيقه فعلا في بعض ولايات الدولة (كمصر وبغداد وحكا)، لكن هذه الإصلاحات تعرضت إلى نكسة خطيرة في نهاية عهد سليم الثالث بسبب رفض الإنكشارية الإصلاح الذي يهدد مركزهم[5]، ويعد سليم الثالث من أوائل المصلحين والرواد الحقيقيين في التاريخ التاريخ العثماني، وقد قلده من جاء بعده واستهدفت اصلاحاته نواحي الحياة كافة إدارية

---

(1)- أكمل الدين احسان أوغلي:**الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، تر: صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول(ارسيكا)، 1999، ص71.

(2)- أكمل الدين احسان ارغلي: المرجع نفسه، ص 72.

(3)- يلماز اوزتونا: **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: عدنان محمود سلمان، ج1، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، ط1، إستانبول(تركيا)، 1988، ص643.

(4)- عزتلوا يوسف بك اصاف: المرجع السابق، ص121.

(5)- محمد الدقن: **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية**، [د: ط]، كلية اللغة العربية، قسم التاريخ والحضارة، جامعة الازهر، الازهر، القاهرة(مصر)، [د.ت]، ص96-97.

وثقافية واقتصادية واجتماعية[1] حيث قام بإصلاح الثغور وبنى القلاع الحصينة لحمايتها، وبنى المراكب العسكرية على نمط المراكب الإنجليزية والفرنسية، واستعان بعدد كبير من الصناع المهرة والمهندسين من السويد وفرنسا لصنع المدافع الحديثة، وكما ترجم عددا من المؤلفات المتعلقة بالفن العسكري، والواقع أن الإصلاحات التي نفذها السلطان سليم الثالث كانت بداية عهد جيد من الإصلاح والتغيير لإنقاذ الدولة من الأطماع الأوروبية والضغوط الاستعمارية[2]، وكما قلنا سابقا فهذه الإصلاحات التي جاء بها سليم الثالث هددت مصالح الإنكشارية وظهر جهل رجال الدين والتعاليم الدينية الصحيحة ولكن هذه الردة اخذت شعبية ضد السلطان نفسه انتهت إلى خلعه عن العرش في عام 1222هـ/1807م[3].

4-إصلاحات السلطان محمود الثاني (1233هـ-1255هـ/1808م-1839 م):

تولى السلطان محمود الثاني عرش السلطنة وهو مدرك أن اصلاح الجيش يتم بالتخلص من الانكشارية[4] وقد ساعده عاملين في هذه الخطوة الأول ظهور رجال الإصلاح العثمانيين الذين كانوا على اطلاع واسع بالعالم الحديث أما العامل الثاني هو ثورة اليونان 1821م التي كانت ثورة قومية بهدف انشاء دولة حرة من جهة وقلب السيطرة الأرثوذكسية لتحل محل السيطرة الإسلامية العثمانية وعجز الجيش العثماني عن قمعها وهذا كان كافيا لتأكيد فكرة الإصلاح في الدولة العثمانية[5]، وكانت الحركة الوهابية أقوى

---

(1)- يلماز اوزتونا: المرجع السابق، ص646.

(2)- محمد سهيل طقوس: **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة الى الانقلاب على الخلافة**، المرجع السابق، ص221-222.

(3)- زياد احمد الصميدعي، جمال الدين فالح الكيلاني: **تاريخ الدولة العثمانية رجال وحوادث**، المرجع السابق، ص93.

(4)- المرجع نفسه، ص95.

(5)- محمد الدقن: **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية**، المرجع السابق، ص97.

من أن يخمدها السلطان وحده لذا كلف والي مصر محمد علي باشا بإخضاعها، ولم يلبث أن وقع الصدام بين الطرفين حول مستقبل بلاد الشام ودفعت هذه الازمات محمود الثاني لإقامة تنظيمات عسكرية جديدة على أساس التجنيد العسكري الإجباري وذلك من أجل الاستغناء عن استخدام المرتزقة[1]، ولم تقتصر إصلاحات محمود الثاني بالجانب العسكري فقط، حيث أنشئت في عهده إلى جانب مدرسة الطب واكاديمية العلوم العسكرية العديد من المدارس الثانوية والاعدادية، كما جعل التعليم الابتدائي اجباريا، وارسل البعثات إلى أوروبا وانشأ نظام جديد للبريد وجعل الطربوش لباسا رسميا على جميع طوائف الرجال وذلك من أجل المساواة بين رعاياه بسبب دياناتهم[2]، وباختصار فإنه سار سير من يريد مجاراة أوروبا في نظاماتها، وتوفي في 19 ربيع الثاني 1255هـ الموافق 1يوليو سنة 1839م بالغا من العمر 55 سنة[3].

---

[1]– محمد سهيل طقوس: المرجع السابق، ص328.

[2]– محمد الدقن: المرجع نفسه، ص98.

[3]– محمد فريد: **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، المرجع السابق، ص332.

الفصل الثاني

مظاهر التنظيمات وتأثيرها على الأقليات (المسيحية واليهودية)

المبحث الأوّل: مظاهر التنظيمات (1839-1876).

المبحث الثاني: انعكاسات التنظيمات على الأقليات المسيحية واليهودية.

المبحث الأوّل: مظاهر التنظيمات (1839-1876).

لما تزايد الضعف في الدولة العثمانية، تزايدت معها الضغوطات الأجنبية التي نادت بالدرجة الأولى الى إصلاح أحوال الطوائف المسيحية واليهودية، بالإضافة الى اصلاح الجانب العسكري الذي مني هو الآخر بهزائم كبيرة في ظل التفوق العسكري الغربي، فظهرت مجموعة من الاصلاحات التي جاء بها السلطان سليم الثالث ومحمود الثاني التي مهدت الطريق لمجموعة من الاصلاحات أو ما يطلق عليها (التنظيمات الخيرية) التي امتدت من 1839-1876 والتي شملت ثلاث خطوط اصلاحية ألا وهي:

1) مرسوم كلخانة 1839[1]:

جاء اصدار خط شريف كلخانة في الثالث من تشيرين الثاني/ نوفمبر 1839 في عهد عبد المجيد الأول[2] وهو قانون الاصلاح الرئيس في الدولة العثمانية، ووضعه الوزير مصطفى رشيد باشا، وقد دعى الوزراء ورجالات الدولة والسفراء الأجانب الى قصر كلخانة[3] وقرأ هذا القانون على السلطان والآخرين وتضمن عدة بنود اصلاحية[4]

---

[1]- ينظر الملحق رقم04.

[2]- عبد المجيد الأول: ولد سنة 1237هـ وجلس عام 1255 بالغا من العمر 18 سنة وعند جلوسه أقام خسروا باشا صدرا أعظم، وبعد فترة أقاله، وعين مكانه رشيد باشا، وفي عام 1265 ساح السلطان في جهات الروم إيلي الشرقية، ثم عاد الى القسطنطينية وشرع في اصلاح الأحوال الداخلية، وفي عهده وقعت معاهدة باريس وتم بموجبها الصلح بين الروس والدولة العثمانية 1273، توفي عن عمر يناهز 40 سنة ودفن في جوار جامع السلطان سليم. للمزيد ينظر: عزتلوا يوسف بك آصاف: المرجع السابق، ص25-26.

[3]- كولخانة: لفظ تركي معناه بيت الورود، أطلق في العصر العثماني على مكتب الرسائل السلطانية، واليه النسبة في قولهم. للمزيد ينظر: مصطفى عبد الكريم الخطيب: **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت (لبنان)، 1416هـ /1996، ص370.

[4]- مفيد الزيدي: **موسوعة التاريخ الاسلامي(العصر العثماني)**، [د.ت]، دار أسامة للنشر، الأردن (عمان)، 1516م/1916م، ص253.

حيث أثار ضجة اهتزت لها أوروبا وأخذ رجال الدولة في ذلك الحين ينظمون القوانين الخاصة لكل فرع من فروع الادارة والقضاء[1]، مما تجدر ملاحظته في هذا المجال أن هذا الخط صدر في فترة اشتد فيها العداء بين السلطان عبد المجيد ووالية القوي في مصر –محمد علي–[2] حول الاحتلال الاخير لبلاد الشام، لذلك تضمن الخط وعد السلطان بتنفيذ الاصلاحات التي يروم اجراؤها في الدولة العثمانية كي يضمن مساندة الدول الأوروبية في نزاعه الحاسم مع محمد علي[3].

❖ **مبادئ خط الشريف كلخانة:**

- ✓ الوعد بالمحافظة على النفوس والأعراض والناموس وتوفير الأمن لكافة الرعايا[4] "... لذلك نرى من اللازم لأجل حسن ادارة ممالكنا المحروسة وضع بعض قوانين جديدة تتعلق موادها الأساسية بأمنية النفوس والمحتفظة على الأموال والعرض والناموس..."[5].
- ✓ اصلاح السلطان والإدارة والقضاء على تجاوزات الولاة الذين يمارسون القتل والمصادرة باسمه[6]، "... لذلك يلزم أن تنظر دعاوي أصحاب الجرائم بعد الآن

---

[1]– سليمان البستاني: **الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده**، [د.ط]، مطبعة الأحباب، 1908، ص12.

[2]– محمد علي (1769–1839): والي مصر من 1805 الى 1848، ظهرت في عهده مصر الحديثة مؤسس الأسرة العلوية المالكة التي حكمت مصر من 1805 الى 1953، ولد في قوله بمقدونية التابعة لليونان الآن، تخلص من تهديد الانجليز بهزيمة فريزر 1807، وطارد المماليك حتى القضاء عليهم بمذبحة القلعة في 1811، تولى عدة مناصب إدارية في بلاده، منها مساعدة وزير المواصلات ومن مؤسسي معهد الإدارة العامة، وفي 1971 عين وزيرا للدولة. للمزيد ينظر: الكيالي عبد الوهاب: **الموسوعة السياسية، ج6**، المرجع السابق، ص93.

[3]– عمر عبد العزيز عمر: **تاريخ المشرق العربي (1516–1922)**، [د.ط]، دار النهضة العربية، بيروت (لبنان)، [د.ت]، ص 275.

[4]– الغالي غربي: **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288–1916**، المرجع السابق، ص 152.

[5]– عبد العزيز محمد عوض: الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864–1914، رسالة قدمت لقسم التاريخ ، كلية الآداب، جامعة عين شمس للحصول على درجة الماجستير في الآداب، دار المعارف، مصر، [د.ت]، ص20.

[6]– مفيد الزبدي: **موسوعة التاريخ الاسلامي (العصر العثماني)**، المرجع السابق، ص253.

الآن علنا بوجه التدقيق بمقتضى القوانين الشرعية، وقبل أن يصدر الحكم لا يجوز اعدام أحد أصلا لا خفيًا ولا جليًا ولا بطرق التسميم"[1].

- ✓ أمر السلطان بإجراء القرعة العسكرية الشرعية شرط ألاّ يترتب على ذلك الخلل في منافع مواد الزراعة، التجارة[2] "... هكذا مادة العساكر أيضا لأنها من الأموال المهمة كما تحرر... لأجل ما يطلب عند اللزوم من كل بلدة من الأنفار العسكرية وتأسيسه بطريق المناوبة أيضا، فتكون مدة الاستخدام أربع أو خمس سنين"[3].
- ✓ جباية الأموال وتوزيعها بمقتضى الأحكام الشرعية ومحاربة الرشوة والفساد في الدولة.
- ✓ تعميم قانون كلخانة على جميع ولايات الدولة للعمل به رسميًا وابلاغه لسفراء الدول الأجنبية للاطلاع عليه.
- ✓ القضاء على نظام الالتزام الذي أفسد العلاقة بين الدولة والرعيّة.
- ✓ تنظيم التجنيد والخدمة العسكرية للمجندين الإجباريين.
- ✓ المساواة بين المسلمين وغيرهم لمنع الدول الأوروبية من التدخل في شؤون الدولة وحماية الأقليات غير المسلمة في الدولة العثمانية[4].

ويتميز هذا الميثاق بتعدد سماته، فهو ميثاق حقوقي ومالي إداري وعسكري، وكما ترمز كل هذه القرارات الى إرادة التغيير التي تحرّك قادة الامبراطورية وتلاوتها أمام ممثلي الدولة وممثلي الطوائف الدينية وممثلي الدول العظمى ، تعطي طابع تعهد سافر يؤكد هذه الإرادة ولا جدل في أن الامبراطورية العثمانية تسلك منذ ذلك الحين درب تطور سوف

---

[1]– عبد العزيز محمد عوض: المرجع نفسه، ص20.

[2]– عمر عبد العزيز عمر: **تاريخ المشرق العربي (1516–1922)**، المرجع السابق، ص275.

[3]– عبد العزيز محمد عوض: المرجع السابق، ص20–21.

[4]– مفيد الزيدي: المرجع السابق، ص253.

يسعى السلاطين المتعاقبون حتى نهاية عهد عبد الحميد الثاني الى تمييزه بإجراءات هامة[1].

2) مرسوم الهمايوني 1856[2]:

هو الوعد الاصلاحي الثاني والذي صدر عام 1856 بعد انتهاء حرب القرم وقد تشابه الخط الهمايوني مع خط شريف كلخانة بأنه صدر بمرسوم سلطاني، وأنّه جاء بلهجة جادة من الوعود، إلّا أن الهمايوني كان أكثر دقة في تحديد التغيرات الواجب إجراؤها وأنّ كانت أكثر عصرية، وأكثر اقتباسا عن الغرب[3].

وقد صدر هذا المرسوم بتأثير دافعين:

أوّلها: ضغط الدول الأوروبية وبخاصة انجلترا وفرنسا بعد حرب القرم التي طلبت بإصلاح وتحسين أوضاع النصارى في الدولة حتى تقطع على روسيا سبل تدخلها مرة أخرى في شؤونها الداخلية.

ثانيها: اقتناع رجال الإصلاح في الدولة بضرورة اصلاح إدارتها وتجديدها على أساس اقتباس النظم الأوروبية بدون المساس بالأحكام الشرعية[4].

ونحمل فيما يلي أهم النقاط التي وردت في خط همايون:

---

[1]– روبير مانتران: **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: بشير السباغي، ج2، ط1، دار الفكر للدراسات والنشر، القاهرة، 1992، ص60-61.

[2]– ينظر الملحق رقم05.

[3]– جميل بيضون: **تاريخ العرب الحديث**، المرجع السابق، ص140.

[4]– محمد سهيل طقوس: المرجع السابق، ص404.

- ✓ اقرار امتيازات الطوائف غير الاسلامية بعد إعادة النظر في تنظيماتها من قبل الطوائف على أن تتقدم كل طائفة إلى الباب العالي بمقترحات الإصلاح التي تتفق مع ما طرأ على الدولة العثمانية من رقي وتقدم.
- ✓ السماح للطوائف الغير اسلامية بالحرية في ممارسة شعائرها الدينية وبناء معابدها بشروط يتوافر فيها التسامح[1].
- ✓ اعلان المساواة في المعاملة بين جميع الطوائف، ومنع استعمال الألفاظ التي تحط من قيمة غير المسلمين وتأمين الحرية الدينية لأهل كل مذهب.
- ✓ فسح المجال أمام كافة رعايا السلطان للمساهمة في خدمة الدولة عن طريق تعيينهم في الوظائف واستفادتهم من خدمات الدولة التعليمية[2].
- ✓ إنشاء محاكم مختلطة للفصل في القضايا بين المسلمين وغير المسلمين ماعدا الدعاوى الخاصة بالأموال الشخصية والإرث، فتحال على المحاكم الشرعية بالنسبة للمسلمين والى المحاكم الطائفية بالنسبة لغير المسلمين[3].
- ✓ وعد السلطان السماح للأجانب بالتملك في الدولة وباشراك رؤساء الجماعات والطوائف غير اسلامية في مناقشات المجالس المتعلقة بشؤونهم، كما وعد بإجراء اصلاحات شاملة في المجالات المالية والمواصلات والمصارف والزراعة والتجارة[4].

وقد ساوى خطي كلخانة والهمايون بين رعايا الدولة واعترف الأخير بالأقليات والملل والأديان أمام القانون والتسامح الديني وحق العبادة، ولكن الخدمة العسكرية اقتصرت على المسلمين دون المسيحيين ولذلك الوظائف الإدارية والقضائية وزيادة

---

[1]– عمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق، ص277.

[2]– عبد العزيز عمر عوض: المرجع السابق، ص27.

[3]– الغالي غربي: **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288-1916**، المرجع السابق، ص154.

[4]– عبد العزيز محمد عوض: **التنظيمات العثمانية في الولايات العربية**، كلية الآداب، جامعة الرياض، [د.ت]، ص88.

حجم امتيازات[1] وحقوق الأقليات والطوائف المسيحية في التداخل ولكنه سمح للدول الاوروبية أن تتدخل في الشرق بدعوى حماية الطوائف المسيحية[2].

❖ **مجموعة القوانين المكملة لما جاء في خط همايون:**

بعد حرب القرم اصدرت الدولة العثمانية مجموعة من القوانين والتنظيمات مست المجتمع العثماني مسًا قويًا من بينها:

- **تأسيس البنك العثماني 1856:** والتي هدفت من خلاله الدولة الى اصلاح نظام ادارتها المالية، وإعادة تنظيم وزارتها المالية وزيادة كفائتها لتسديد وتغطية عجز خزانتها ومنذ هذا التاريخ أدخل نظام الميزانية السنوية للمرة الأولى الى الدولة العثمانية[3].
- **قانون الأراضي 21 أفريل 1858 (الطابو):** الذي هدف الى تطوير الريف العثماني ليكون في مثال الريف الفرنسي، إلّا أن هذا القانون كانت له نتائج مدمرة لأنه أسيئ تطبيقه ولم ينفذ عمليًا إلاّ على نطاق ضيق[4]، وصيغ هذا النظام في 132 مادة وخاتمة، وكان الغرض من قانون الأراضي التخلص نهائيا من بقايا الالتزام، والقطاعات العسكرية، وتحسين حال الفلاح بتمليكه قطعة من الأرض

---

[1]– الامتيازات: هو اتفاق دولتين متحاربتين على ان تسلم إحداهما أجزاء من أراضيها الى الدولة المنتصرة بموجب شروط استسلام خاصة تضمن لرعايا الدولة المنهزمة بعض الحقوق المدنية ومعاملة المستسلمين من القوات المنهزمة معاملة طيبة وما شابه ذلك. للمزيد ينظر: الكيالي عبد الوهاب: المرجع السابق، ص310.

[2]– مفيد الزيدي: المرجع السابق، ص 255.

[3]– نجية فطار، نريمان صدوقي: **التنظيمات العثمانية (1839–1876) خط كلخانة وخط همايون** انموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة الجيلالي بونعامة (خميس مليانة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2016/2015، ص42.

[4]– الغالي غربي: المرجع السابق، ص154.

تمليكا غير مطلق يرتزق منها، وعندما وضع القانون موضع التنفيذ جاءت نتيجة غير ما كان متوقع منه[1].

وعقب قانون الأراضي صدر قانون الجزاء الهمايوني في 09 أوت 1860 وصيغ في مقدمة وثلاث أبواب موزعة على فصول، ضمت 264 مادة لإرساء بوادر نظام القضاء المدني في الدولة العثمانية.

وكما صدر في 30 أفريل 1860 ملحق لمجموعة قوانين تجارية ينظم المحاكم التجارية العثمانية وادماجها في المحاكم المختلفة[2]، ثم أصدرت بعد ذلك نظام تأسيس مجلس الأحكام العدلية ووجهت رئاسته الى محمد فؤاد باشا 1861.

وفي 20 أوت 1863 صدر قانون التجارة البحرية المستمد هو الآخر من القانون الفرنسي[3].

- **قانون الولايات 1864:** أما قانون الولايات فقد شرع عام 1864 في عهد السلطان عبد العزيز الأوّل، لتنظيم ادارة الدولة ومركزية الحكم العثماني وتصفية الاقطاعات القديمة وتحديد صلاحيات الموظفين والاداريين الجدد، من الولاء والمدراء نزولا واعتمد هذا القانون على أساس التنظيم الإداري[4]، وكان الهدف من ورائه اشراك الأهالي في إدارة شؤون الولايات بالتعاون مع السلطات الحكومية والهيئات الإدارية المختلفة لذلك ربط الإدارات الفرعية في الولاية بمقر الوالي وربط الولايات كلها ربطا منظما بالحكومة المركزية في العاصمة[5]، وبموجب هذا

---

(1)– عبد العزيز سليمان نوار: **تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داوود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا**، [د.ط]، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1387هـ/1968م، ص52.

(2)– غانية بعيو: المرجع السابق، ص120.

(3)– نجية، نريمان: المرجع السابق، ص44.

(4)– مفيد الزيدي: المرجع السابق، ص258.

(5)– ينظر الملحق رقم06.

القانون أصبح عدد الولايات 27 ولاية يحكم كل منها وال بسلطات واسعة، إلاّ أن هذا القانون كانت له سلبيات منها افتراضه أن جميع ولايات الدولة متماثلة متجانسة رغم اختلاف الولايات من الناحية الجغرافية، من حيث العادات والمذاهب فلا يمكن معاملتها معاملة واحدة[1].

3) خط الإصلاحات والتنظيمات الجديدة 1874:

صدر هذا الخط في آخر عهد السلطان عبد العزيز الثاني في 13 ديسمبر 1874، تضمنت حاجة الدولة الى الإصلاح، والتأكيد على ما جاء في خطي للخانة والتنظيمات بضرورة تأمين حقوق الأهالي والتزام العدل في معاملة جميع الرعايا بدون استثناء وتنظيم إدارة الحكومة. حيث تقرر فيه ما يلي:[2]

- الفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية وصيانة الأحكام القانونية من كافة أنواع سوء الاستعمال لأنّ في ذلك صيانة لحقوق الرعايا.
- نظرا لما للمحاكم من أهمية كمظهر للأمنية العامة لذلك يجب أن يكون أعضاؤها من ذوي الأهلين المتحلين بصفات العفة والاستقامة، وأن تكون أفعالهم وتصرفاتهم مقرونة بالحق والعدل.
- بما أن الغاية من تشكيل ديوان الأحكام العدلية أن يكون مرجعا عادلا موافقا لوصفه وتعريفه، فلذلك يجب تنظيم هيئة محاكمة وتنسيق وضائف مأمورياتها وإجراء الإصلاحات الصحيحة في متفرعاتها على اختلاف درجاتها[3].
- منح السلطان عموم الرعايا حق انتخاب مميزين وأعضاء أحكام النظامية، وأعضاء مجلس الإدارة، وتعيينهم سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين، كي

---

[1]– الغالي غربي: المرجع السابق، ص156.

[2]– غانية بعيو: المرجع السابق، ص124.

[3]– عبد العزيز محمد عوض: المرجع السابق، ص32.

تكون أصول التشكيلات وانتخابات هذه المحاكم موضع ثقة الرعايا واعتمادهم، وكي لا تكون تحت تأثير نفوذ الحكومة.

- التحري عن أسباب زيادة الإيرادات لأنه كلما استفادت البلاد من منابع ثروتها ازدادت مدنيةً وعمرانا.
- اعترف السلطان بسوء توزيع وتحصيل التكاليف المالية من الرعايا وطلب وضع الأنظمة الكفيلة بتخليص الأهالي من الإزعاجات الناجمة عن سوء التفصيل فورا كي تستفيد خزينة الدولة استفادة مشروعة مع التزام الاعتدال في فرض الضرائب[1].
- ألغى السلطان ربع العشر الذي كان قد ضم على الإيرادات العشرية بواسطة الملتزمين، ومنع الخسائر التي تحصل للمزارعين والخزينة عن طريق تعيين محصلين موثوق بهم، معتمد عليهم منتخبين من قبل الأهالي.
- كرّر السلطان الوعد بالمحافظة على أموال وأنفس جميع رعايا الدولة وعلى أمنيتهم، وناموسهم، وأعراضهم، واعتبر ذلك من أقدم مقاصد السنة.
- أكدّ السلطان على المساواة بين جميع أصناف رعايا الدولة مع استمرار الامتيازات للطوائف الغير الإسلامية[2].
- السماح لغير المسلمين بالاستخدام في أجهزة الدّولة.
- الاجتهاد بإصلاح الزراعة والفلاحة والتجارة وتأثيرها في البلاد.
- تنظيم استفتاء الإعانات العسكرية من غير المسلمين والتي فرضت عليهم مقابل اعفائهم من الخدمة العسكرية التي يقوم بها المسلمون.
- اعتبر السلطان موظفي الدولة الواسطة الاجرائية لتنفيذ هذه التنظيمات ووعد المستقدمين والمطيعين منهم بالمكافأة، والمخالفين بالعقوبة، وطلب أن ترتب

---

[1]– نجية، نريمان: المرجع السابق، ص48.

[2]– غانية بعيو: المرجع السابق، ص125.

وتحدد اختصاصات الولاة والمتصرفين والقائمقاميين وجميع المأمورين وفقا لمقتضيات الأمور الإدارية، وطلب من الصدر الأعظم المبادرة بإعلان هذه التنظيمات[1].

4) المشروطية الأولى اعلان دستور 1876:

استمرت حركة الاصلاح بالرغم من معارضة بعض رجال الدين والباشوات، في حين انصرف السلطان عبد العزيز الى اللهو والتبذير، فأصبحت أحوال الدولة سيئة ومستقبلها يبدوا قائما، وارتفعت ألوية العصيان في أقاليم البلقان، وأخذت روسيا تهدد بالتدخل، ورغبت أوروبا باستمرار حركة الاصلاح، ولكن السلطان عبد الحميد[2] قطع على الجميع عملهم لدى توليه السلطة فعين مدحت باشا صدرا أعظم وأعلن دستورا للدولة العثمانية سنة 1876.[3]

وصادف في الوقت نفسه أن دعت الدول الأوروبية إلى عقد مؤتمر دولي في استانبول مؤتمر السفراء في (6 ذي الحجة 1293هـ/23 كانون الاول 1876م) للنظر في وضع شروط الصلح بين الدولة العثمانية والصرب في تحسين أوضاع السكان النصارى في الولايات العثمانية في اوروبا تجنبا لنشوب الحرب بينها وبين روسيا، واستغل مدحت باشا هذا الحدث الدولي لإقناع السلطان بإصدار الدستور، وعمد السلطان قبل

---

[1]– عبد العزيز محمد عوض: المرجع السابق، ص33–34.

[2]– السلطان عبد الحميد الثاني: ولد عبد الحميد الثاني وهو ابن السلطان عبد المجيد صاحب فرمان التنظيمات الذي ينظم الدولة العثمانية على الطراز الأوروبي، ولد في 21 سبتمبر عام 1842، تولى العرش خلفا لأخيه مراد في 31 أغسطس عام 1876، تعلم عبد الحميد العلوم الأساسية في عهده وبجانبها تعلم اللغة العربية والفارسية وأجادها وكان ينظم الشعر، كان متدين، عفيفا، يمنع تدخل نساء القصر في شؤون الدولة، لكنه اتهم بالإستبداد وانقلب عليه الجيش في 13 يوليو 1908. للمزيد ينظر: محمد حرب: **مذكرات السلطان عبد الحميد**، ط3، دار القاسم، دمشق، 1416هـ–1991م، ص43–44.

[3]– محمد عبد الله عودة، ابراهيم ياسين الخطيب: **تاريخ العرب الحديث**، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1989، ص119.

اصداره الدستور الى إحاطة نفسه بموظفين يضمن ولاءهم واخلاصهم له ليكون بمنجاة من حوادث الاغتيال أو الخطف أو العزل[1]، ثم طلب السلطان من مدحت باشا اعلان القانون الأساسي، حيث كان هذا القانون مقتبسا عن دستور بلجيكا، وفرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية وصيغ في 119 مادة[2].

مضمونه[3]:

- تضمن حقوق السلطان في الحكم فاعتبره مقدسا وغير مسؤول كما تناول امتيازاته، وطرق توارثه الحكم، وحدد حقوق السلطان وواجباته بمراقبته تنفيذ أحكام الشريعة وصك العملة باسمه، والدعاء له في الخطبة ومنحه حق عزل الوزراء وتعيينهم، واعلان الحرب وعقد الصلح وإبرام المعاهدات...الخ[4].
- انشاء سلطة تنفيذية يرأسها السلطان، تساعده وزارة مسؤولة أمام مجلس النواب، وعلى سلطة تشريعية مؤلفة من مجلسين (المبعوثان[5]، الأعيان[6]) وسلطة قضائية تتولاها محاكم مستقلة.
- ونص القانون الأساسي أيضا على أن يتمتع أعضاء المجلس العمومي بحرية إبداء الرأي، وبحصانة ضد التهم الموجهة اليهم[7].

---

(1)– محمد سهيل طقوس: المرجع السابق، ص497-498.

(2)– عمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق، ص280.

(3)– ينظر الملحق رقم07.

(4)– غانية بعيو: المرجع السابق، ص128.

(5)– المبعوثان: اسم الجمع على الطريقة الفارسية لكلمة مبعث العربية، وهو المندوب في مجلس البرلمان العثماني. للمزيد ينظر: سهيل صايان: المرجع السابق، ص199.

(6)– الأعيان Ayan: أشراف البلد، يطلق على فئة اقاطعية بدأت ممارسة النفوذ منذ القرن 18م في مختلف مناطق الدولة العثمانية، وأصبحت ذات امتيازات صلاحيات، وقد قضى عليها السلطان محمود الثاني بعد صراع طويل معها، ويشمل كذلك الوسطاء الذين يقومون بتنظيم العلاقات بين الدولة والمجتمع العثماني في المدن والقرى. للمزيد ينظر: نفسه، ص33.

(7)– عبد العزيز محمد عوض، المرجع السابق، ص42.

- كما نص لذلك الدستور على استقلال القضاء وأبقى على المحاكم الشرعية على أن يلجأ غير المسلمين لمحاكم الملل في المسائل المتعلقة بشؤونهم الدينية.
- أما بالنسبة لحقوق الأفراد فقد أعلن الدستور أن العثمنة هي السياسة الرسمية للدولة في إطار مبدأ المساواة الذي نصت عليه التنظيمات، فقد خلع الدستور صفة العثمانية على كل رعايا الدولة أيا كان دينهم، ونص على تمتعهم بالحرية الشخصية، وعلى تساوي كل العثمانيين أمام القانون وعلى منحهم نفس الحقوق مع الزامهم نفس الواجبات[1].

الا أن التجربة الدستورية لم تعمر أكثر من سنة واحدة أي من 19 مارس 1877 الى 14 أبريل 1878 بعده اتخذ السلطان قرار بحل البرلمان، وتوقيف العمل بالدستور، وانتهج السلطان سياسة استبدادية أثارت عليه سخط الحركات والجمعيات السياسية وألبت ضده الدول الأوروبية، خاصة وأنّ هذه الحركات تشكلت وترعرعت في مختلف العواصم الأوروبية[2]، ومن بينها جمعية الاتحاد والترقي[3].

إن السلطان عبد الحميد مرّ عصره بظروف عصيبة وأزمات شديدة وتآمر عالمي على الدولة العثمانية من الداخل والخارج فشرع في اصلاح الدولة وفق التعاليم الاسلامية لمنع التدخل في شؤون الدولة وقام بإبعاد الكتاب والصحفيين من العاصمة وقاوم كل الاتجاهات الغربية المخالفة للحضارة الاسلامية المجيدة في

---

[1]– علي محمد الصلابي: **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، ط1، دار التوزيع والنشر الإسلامية، 1421هـ/2001م، ص400.

[2]– الغالي غربي: المرجع السابق، ص158.

[3]– جمعية الاتحاد والترقي: جمعية عثمانية نشأت في أوروبا كحركة مناوئة للاستبداد ومنادية بالتجديد والتحديث في الدولة العثمانية، وتكون في البدء جمعية تركيا الفتاة التي ركزت على النشاط الفكري قم تدرج العمل فتكونت خلايا سرية في الاستانة وطاردهم رجال السلطان عبد الحميد فنقلوا نشاطهم الى باريس وسالونيك وانظم اليهم العديد من يهود وأصبحوا من قيادات الحركة بعد قيامهم بالانقلاب العثماني الشهير عام 1908 وأعلنوا الدستور. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي: **الموسوعة السياسية، ج2**، المرجع السابق، ص81.

ولايات الدولة، وشكل جهازا استخباريا قويا لحماية الدولة من الداخل وجمع معلومات عن أعدائه في الخارج واهتم بفكرة الجامعة الاسلامية وحقق بها نتائج عظيمة[1].

ورغم هذه المجهودات التي قام بها السلطان لحماية الدولة من أعدائها في الداخل والخارج عن طريق جهاز المخابراتي إلاّ أن جمعية الاتحاد والترقي اتخذت شكلها العسكري النهائي في سالونيك باليونان، ونمت فعاليتها بفضل الاتصال مع المحافل الماسونية والصهيونية، وفي عام 1908 تحرك الجيش الثالث في "مكدونية" مطالبة بالمشروطية، وتمكن أنصار الجمعية من ارغام السلطان على الرضوخ لمطالبهم وتمكنت في يوليو 1908 من اعلان المشروطية الثانية للدستور، وخلع السلطان عبد الحميد الثاني في أبريل من عام 1909.[2]

المبحث الثاني: انعكاسات التنظيمات على الأقليات المسيحية واليهودية.

لقد كان هدف الدولة من وراء السياسة التي اتبعتها هو ايجاد طريقة لتوحد بها جميع الرعايا، والغاء جميع أشكال التميز، مع العلم أن قضية الأقليات أصبحت في القرن التاسع عشر أهم قضية شغلتها فقد أرادت من خلال هذا الحد سلطة الدول الاوروبية و ضغوطاتها، وكان لهذه الاصلاحات انعكاسات متعددة على المسيحيين واليهود.

[1]– علي محمد الصلابي: المرجع السابق، ص406.

[2]– الغالي غربي: المرجع السابق، ص159.

1) انعكاسات التنظيمات على الأقليات المسيحية:

- ✓ ما ورد في خط كلخانة 1839 فيما يتعلق بأمنية الروح والشرف والمال، اذا بطلت عادة مصادرة الأموال، وتمتع الرعايا بما فيهم المسيحيون بما يملكون علنا بعد أن كانوا يضطرون الى اخفاء ثرواتهم والتظاهر بالفقر، كما تمتعوا بحرية أكثر من ذي قبل[1].
- ✓ لم تطبق الحكومة مبدأ المساواة بحذافيره، بقيت الخدمة العسكرية حتى 1909، محصورة بالمسلمين وضل المسيحيون يدفعون ضريبة خاصة بهم تحت اسم البدل العسكري الذي حلا عمليا محل الجزية، كما أن الوظائف الادارية بقيت شبه محصورة بالمسلمين فعلا[2].
- ✓ ومن انعكاسات خط التنظيمات الخيرية على المسيحيين زيادة ترابط الطوائف المسيحية بفعل القوانين التي أصدرتها الدولة من أجل تنظيم شؤون البطريكات وتكوين المجالس المالية[3].
- ✓ أما دينيا فظهور شبكة من المدارس والعمليات المسيحية امتدت الى جميع أنحاء بلاد الشام ولم تعد مقصورة على ما كانت تنشئة فرنسا وأمريكا وبريطانيا، بل دخلت ميدان البعثات التبشيرية الروسية والإيطالية والألمانية، وبذلت جهدها لتعليم الشباب الناشئ تعليما يرمي الى تكوين عقولهم على النمط الفرنسي[4].
- ✓ فقد كفل خط شريف كولخانة 1839 مجموعة كبيرة من الحقوق والحريات الفردية لرعاية الدولة العثمانية، وتأكد ذلك بمقتضى فرمان التنظيمات 1856،

---

[1]– الغالي غربي: المرجع نفسه، ص165.

[2]– جوزيف أبو نهرا: **المسيحيون وهاجس الحرية في العهد العثماني**، مركز الشرق للبحوث والمنشورات، جامعة القديس يوسف، 24–26 كانون الثاني 2013، ص27.

[3]– عبد العزيز محمد عوض: المرجع السابق، ص30.

[4]– جميل صالح العكيلي: **النهضة التعليمية في بلاد الشام خلال الفترة الممتدة ما بين (1831–1914)**، [د.م]، [د.ت]، ص34.

حيث أدّت هذه الفرمانات الى تحقيق المساواة في الحقوق السياسية، مثل المساواة في تولي الوظائف العامة، بغض النظر عن الدين، بالإضافة إلى تأكيد حرية العقيدة والتعليم والإقامة التنقل والتملك[1].

- ✓ لم تغير التنظيمات كثيرا في التوجهات السياسية للمسيحين، فقد بقو يشعرون أن الدولة غريبة عنهم، بقيت في ذاكرتهم الجماعية صور التميز والاستبداد والذل، أما المسلمين فكانوا يعتبرون أن الدولة دولتهم لكونها اسلامية، عندما انتشرت موجة الستريك، بدأ الأتراك باضطهاد العناصر العربية من دون تمييز بين مسلم ومسيحي، بدأ المسلمون العرب ينفرون من الأتراك وحصل تقارب بينهم وبين المسيحيين للتحرر من الظلم وبخاصة في الحرب الكبرى عندما جمعتهم الشهادة على حبل المشانق في بيروت ودمشق، بسبب نزعتهم الاستقلالية[2].
- ✓ إن الطوائف غير اسلامية استفادت إلى حد كبير من التغلغل الأوروبي في الدولة مما زاد في ثروة هذه الطوائف ومكانتها ونفوذها بالصورة التي استثارت غيرة المسلمين[3].
- ✓ أما اجتماعيا فقد انعكست على المسيحيين في العديد من الممارسات اليومية، فقد سمح لهم بطرح العمامة والتي حلّ محلها الطربوش كما ارتدوا الملابس الأوروبية وعرفوا ربطة العنق والبنطلون، كما تباهوا بعلاقاتهم مع الأوروبيين بفضل ممتلكاتهم التي حازوها[4]، وعلى العموم فقد تحرروا من جميع الضغوطات التي مورست فحملوا أمواتهم على أكتافهم وحملوا الصليب في

---

[1]– فايز محمد حسين محمد: **الشريعة والقانون في العصر العثماني والعلاقة بنظام الملك**، كلية الحقوق – جامعة الاسكندرية، [د.ت]، ص24.

[2]– جوزيف أبو نهرا: المرجع السابق، ص28.

[3]– جميل بيضون: مرجع سابق، ص140.

[4]– فدوى نصيرات: **المسيحيون العرب وفكرة القومية العربية في بلاد الشام ومصر(1840–1918)**، [د.م]، ص3.

المسيرات، وتعدى الأمر الى السماح لهم ببناء الكنائس وإعادة إعمار بعض منها بعد حوادث 1860.[1]

2) انعكاسات التنظيمات على الأقليات اليهودية:

- ✓ من خلال الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية لليهود أصبح الوسطاء التجاريين بين التجار الأتراك والأوروبيين، حيث كانت المعاملات تتم عن طريق هؤلاء اليهود.
- ✓ وقد جاءت معاهدة عام 1856 نصرا مؤزرا لليهود القاطنين في تركيا العثمانية، لأنها أعطت للأقليات حق حرية العمل والضمير، فأخذ اليهود يخططون منذ ذلك اليوم من أجل تحقيق هدفهم المنشود نحو إقامة الدولة اليهودية في فلسطين[2].
- ✓ استفاد اليهود منذ وقت مبكر من الامتيازات التي أعطيت للرعايا، فحققت لهم فوائد كثيرة، إذ تضمنت إعطاء القناصل والسفراء الأجانب سلطة قضائية على رعاياهم.
- ✓ زيادة عدد اليهود داخل الدولة العثمانية وولاياتها في بلاد الشام نتيجة التسهيلات التي منحتها الدولة فأصبحوا ملاكا للأراضي، فاستغلوا الفلاحين عندما استدان هؤلاء الأموال منهم بفوائد عالية تراوحت ما بين 24-40% وكما لم يكن للفلاح القدرة على تسديد هذه الأموال فإنه اضطر الى فقدان أراضيه من خلال الحجز عليها[3].

---

[1]- حنان زروق: **الأقليات الدينية في الدولة العثمانية (المسيحيون في بلاد الشام - نموذجا - 1840-1916م)**، اشراف: وافية نفطي: رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2017/2016، ص96.

[2]- أحمد نوري النعيمي: **اليهود والدولة العثمانية**، ط1، مؤسسة الرسالة، دار البشير، عمان، 1417هـ/1997م، ص62-63.

[3]- نايف عبد نايف النجم: **اليهود والامتيازات الأجنبية في بلاد الشام**، مجلة آداب الفراهيدي، العدد9، كانون الأوّل 2011، ص165.

- ✓ نال اليهود في مرحلة أخرى في عهد السلطان عبد الحميد الثاني فترة رخاء بعد أن اكتسبوا نفوذا داخل الحكومة "موشي ليفي" حرية الوصول والاقتراب من السلطان واستخدم هذا الامتياز بحساسية وتحفظ لكي لا يثير شكوك السلطان، وتعلم يهود الدولة واليهود الأجانب في كليات الآداب والطب والحقوق والعلوم في جامعة استانبول، بالإضافة الى أكدميات الدولة العسكرية والهندسية، كما التحق اليهود بالوظائف الحكومية العثمانية بأعداد أكبر من نسبتهم في التعداد السكاني، وسيطر التجار اليهود أكثر وأكثر على التجارة العثمانية مع العالم الداخلي[1].
- ✓ ومع امتياز الحربة في المعتقد وممارسة العشائر الدينية فقدرهم يهود استانبول عددا من معابدهم القديمة بسبب الازدهار الاقتصادي والثروة والنفوذ كما شيدوا معابد جديدة في المناطق التي انتقلوا اليها على طول البسفور، كان أكثرها من خلال مساعدات وهيئات مقدمة من عائلة Comondo.[2]

من خلال هذا الفصل استطعت الخروج بمجموعة من النتائج ألاّ وهي:

- أن هذه الاصلاحات جاءت نتيجة ضغوطات أوروبية خاصة وأن الدولة العثمانية باتت في آخر أيّامها.
- وقد استعملت الدولة الأوروبية الأقليات المسيحية واليهودية كورقة للحصول على مبتغاها والمتمثل في اسقاط الدولة العثمانية وتقسيم ممتلكاتها.
- وكما أن لهذه الاصلاحات ايجابيات وسلبيات فمن ايجابياتها أنها ساهمت ببناء وتنمية ولايتها في المشرق مثل مشروع السكة والعمران، بالإضافة الى ذلك أنها

---

[1]– ستانفوردج شو: **يهود الدولة العثمانية والجمهورية التركية**، تر: الصفصاني أحمد القطوري، [د.ط]، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، 1436هـ/2015م، ص330.

[2]– المرجع نفسه، ص331.

خرجت بالعرب من قوقعة الجهل والتخلف، فظهر مجموعة من العلماء والأدباء الذين نادوا فيما بعد بالقومية العربية.

أما سلبياتها فقد سمحت هذه الاصلاحات للأقليات في التحكم في زمام الأمور مما عجل في موت الدولة العثمانية وسقوطها، وظهور مجموعة من الحركات في المشرق العربي تدعوا الى الانفصال عن الدولة العثمانية، وكما أدت هذه الاصلاحات الى زيادة ثراء الأقليات المسيحية واليهودية مقابل افلاس الخزينة العثمانية والتي وصل بها الأمر الى الاقتراض من رعاياها اليهود وهذا ما سمح لهم في التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، والعمل على زرع الفتن وقتل السلاطين والوزراء.

- وكما أن بنود هذه التنظيمات ركزت على الرعايا وحقوقهم أكثر من السكان المحليين مما أثار سخط الشعب ضد السلطة الحاكمة، مما سهل على الجمعيات في آخر عهد الدولة العثمانية تأنيب الشعب ضد السلطة.

وهذا ما سنتعرف عليه في الفصل الأخير والذي سنتعرف عليه على المواثق الداخلية والخارجية ازاء هذه التنظيمات هل قوبلت بالرضى والقبول أم بالرفض والعصيان؟

الفصل الثالث

المواقف الداخلية والخارجية من سياسة التنظيمات

المبحث الأوّل: المواقف الداخلية من سياسة التنظيمات.

المبحث الثاني: المواقف الخارجية من سياسة التنظيمات.

مست التنظيمات العثمانية كل طبقات المجتمع نظرا لتعدد مجالات اصلاحها، وبالتالي اختلفت حولها ردود الأفعال والآراء فالبعض أبدى الرضى والتأييد لهذه الإصلاحات كونها خدمت مصالحهم في المنطقة، والبعض الآخر أبدى معارضته لهذه الأخيرة وقد شملت هذه المعارضة أصناف كثيرة وطبقات عديدة في المجتمع، والسؤال المطروح: ماهي هذه المواقف إن كانت مؤيدة فما هو السبب وإن كانت معارضة فلماذا؟

المبحث الأول: المواقف الداخلية من التنظيمات العثمانية.

❖موقف العثمانيين:

بعض المؤرخين يعتبرون أن الهدف من التنظيمات هو حرمان الدول الأوروبية من ذرائع فرض حمايتها على المسيحيين من رعايا السلطان إلاّ أن جهة نظرهم هذه لا تمثل إلاّ جانبا من الحقيقة. فالرأي العام التركي وقف منه موقفا معاديا.

1) الرعايا:

لقد وفرت الدولة العثمانية لفئة الرعايا مجموعة من الامتيازات والتنازلات والحصانات والتي تضمنها كل من خط الشريف كلخانة 1839، وخط همايون 1856 والدستور 1876، فبالنسبة للخط الأوّل فإنه أدى الى ردود فعل قوية في شتى أنحاء الإمبراطورية، خاصة وأن كل فئة فسرته حسب فهمها له[1]، فلم يبد رعايا الامبراطورية العثمانية اهتماما كبيرا بإصلاحات عهد التنظيمات طالما كانت تطبق على مستويات الحكومة العليا، لكن خلال خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر بدأت الإصلاحات تمس حياتهم أيضا، فقاوموا كل محاولات الدولة لتسجيل أسمائهم في سجلاتها، فكانوا

[1]– أحمد عبد الرحيم مصطفى: مرجع سابق، ص202–203.

دائمي الخوف من فرض الضرائب والتجنيد[1]، ولهذا فإنّ الرعايا غير المسلمين وقد تحركت آمالهم في القلاقل والثورات وكانت الثورات التي قام بها مسيحيو بلغاريا بعد اعلان الخط الشريف انتفاضات اجتماعية ضد ملاك الأراضي المسلمين (الأغوات) أكثر منها ضدّ الدولة[2]، ويذكر فليب حتي، أنّ صيارفة اليهود والنصارى عارضوا إبطال الضرائب ولم يرض عنها أيضا الأكليروس الكاثوليكي والأرثوذكسي[3].

أما ما يخص موقفهم من التنظيمات الخيرية "خط همايوني 1856" فقد كانت متباينة عند صدور هذا الخط، فتذكر بعض المصادر أن أحد رجال الدين من الروم الأرثوذكس عندما قرأ الخط أمام المصلين انتهى من ذلك. تضرع الى الله أن يبقى حبراً على ورق، أما البروتستانت والكاثوليك رحبوا وطالبوا بالمزيد منها[4].

2) موقف المسلمين:

أدان المسلمون العثمانيون المتحفظون عصر التنظيمات، اذ طرح على الدولة والمجتمع بدعا غير اسلامية، وكانت أكثر قضية اتسمت بأنها شائكة هي تغيير وضع المسيحيين واليهود باعتبارهم أقلية غير مسلمة تعيش في المجتمع العثماني الذي يتبع المذهب السني[5]، وكما رأى المسلمين أن الدولة تساوي بين النصارى واليهود وتستبدل بالشريعة الحنفية قوانين النصارى[6]، وتخلع الأزياء القديمة الشريفة لتتخذ زي النصارى ولهذا قام طلاب المعاهد الشرعية بالتظاهر وطالبوا بعزل رشيد باشا واتهموا بالفكر

---

(1)– يوجين روجان: **العرب من الفتوحات العثمانية الى الحاضر**، تر: محمد ابراهيم الجندي، ط1، كلمات عربية للترجمة والنشر، مصر، 2011، ص119.

(2)– أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص203.

(3)– عبد العزيز محمد عوض: المرجع السابق، ص36.

(4)– حنان زروق، المرجع السابق، ص80.

(5)– يوجين روجان: المرجع نفسه، ص120.

(6)– محمد علي الصلابي: المرجع السابق، ص377.

والالحاد والتفرنج[1]، وفي حظهم هذا النزاع واجهت الحكومة مشكلة تمثلت في الحصول على موافقة الأغلبية المسلمة على سياسة المساواة بين معتنقي الأديان المختلفة، يحدد القرءان اختلافات واضحة بين المسلمين ومعتنقي الديانتين المساويتين الأخريين، وقد قدست الشرائع الاسلامية هذه الاختلافات، ومن ثم فإن تغافل الحكومة العثمانية عن هذا سينظر إليه من جانب كثير من المسلمين على أنه مخالفة لكتاب الله وشرعه[2]، ضف إلى ذلك فإن الحكومة لم تستطع تطبيق مبدأ المساواة تطبيقا مطلقا، فاقتصرت الخدمة العسكرية على المسلمين دون غيرهم، بينما دفع المسيحيون الجزية، وضلت الوظائف العامة ولاسيما الوظائف الإدارية والقضائية محصورة في يد المسلمين، بالإضافة إلى ذلك ظل المسلمون يعتبرون الدولة العثمانية دولتهم، لكونها دولة الخلافة الإسلامية وظلّ المسيحيون يشعرون بأنها غريبة عنهم ويتجهون بولائهم إلى الدول الأوروبية[3].

3) موقف رجال الدين:

كما انظم إلى هذه المعارضة كذلك رجال الدين، إذ لم يرحب رجال الدين المسيحيين بالتنظيمات، لأنها فرضت الضرائب على الأوقاف الدينية المسيحية وما ترتب عليه من قلة موارد رجال الدين المسيحيين الذي كان نفوذهم شديد القوة على أبناء طوائفهم، مما أدى إلى سخط مسيحي البلقان خاصة رجال الدين عن الاصلاحات الجديدة التي صمم الزعماء المسيحيين في "الروم ايلي" على التوسع في مغزاها بحيث يخلعون عن نشاطاتهم شكل حركة قومية تظم الفلاحين، البرجوازية الحضرية والمثقفين[4]، كما أن رجال الدين عارضوا هذه التنظيمات لأنها حددت لهم رواتب ثابتة وأوقفت تلقيهم الهبات

---

[1]– علي حسون: **تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية**، المرجع السابق، ص187.

[2]– يوجين روجان: المرجع السابق، ص121.

[3]– عمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق، ص295–296.

[4]– مصطفى: المرجع السابق، ص203.

والمساهمات من رعاياهم، وفوق كل شيء أنها منحت النخب المسيحية من العلمان (التجار أساسا) المشاركة في انتخابات البطريريكية[1]، وفي إدارة شؤون الملة[2].

4) الطبقة العامة:

أدرك العثمانيون أن هناك حاجة إلى تحقيق التوازن بين تطبيق الاصلاحات وخلق المنافع حتى يكسبوا الدعم الشعبي للتنظيمات[3]، فهذه المراسيم الإصلاحية لم يستوعبها كثيرون من العامة ولم يؤيدوها إلاّ القلة، وكانت سيئة التطبيق فلم يكن لها أثر في توعية الجماهير وأشد انتباههم إليها، وقد وصف أحد المؤرخين الإصلاحات بأنها اصلاحات رقية papier réformes أي مكتوبة على الورق، ولم تأخذ طريقها إلى التنفيذ العملي السليم[4]، وبالإضافة إلى ذلك لم يكن من السهل تطبيق نظام الحكم العثماني الجديد على التجمعات العشائرية واستبدال العرف العشائري بالقوانين المدنية العامة[5]، ذلك أن نظام السلطة السائد في التنظيم العشائري والمذهبي كان الرّاسخ والثابت الذي يمتنع عن الإلغاء، ويقاوم البدائل الإدارية الجديدة التي أقرتها التنظيمات إذ لم تستطع هذه الأخيرة أن تستوعبه[6]. بالإضافة الى الصراعات الداخلية حول مركز السلطة المحلية، كانت تتقاطع أحيانا مع مداخلات السلطة في الولاية بهدف الالتحاق، وكانت أشكال الامتناع

---

(1)– البطريريكية: يطلق على بعض الرؤساء الدينيين الذين تمتد سلطتهم إلى عدد من الأساقفة والبطريكيات في الأصل ثلاث: الغربية وعلى رأسها أسقف روما وأنطاكية والإسكندرية، وفي القرنين 4 و5 أضيف إليهما القسطنطينية وأورشليم، وكانت البطريركية الغربية تشمل جميع بلاد أوروبا غربي البلقان. للمزيد ينظر: شفيق غربال: المرجع السابق، ص726.

(2)– غانية بعيو: المرجع السابق، ص143.

(3)– يوجين روجان: المرجع السابق، ص129.

(4)– عبد العزيز محمد الشناوي: **الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها**، ج4، [د.ط]، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2005، ص30.

(5)– محمد أنيس: **الدولة العثمانية والشرق العربي(1514–1914)**، [د.ط]، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، [د.ت]، ص219.

(6)– غانية بعيو: االمرجع السابق، ص146.

عن هذا الالتحاق القسري، هي التي سادت في تاريخ العلاقات السياسية في النصف الثاني من التاسع عشر ومطلع القرن العشرين[1]، ومن بين الفئات الرافضة لهذه التنظيمات نذكر:

- **الفلاحون:** وجدوا في التنظيمات مرجعا لتأكيد المطالبة بالمساواة في توزيع الضرائب، والحد من سلطة المقطاعجين[2] والملتزمين.
- **الحرفيون:** فقد شكلوا قاعدة التحرك في مواجهة كل ما أعتبر في تجربتهم المعاشة مصدر خلل للحياة الحرفية بمدلولاتها الاقتصادية والثقافية والدينية فاختلطت في مواجهة الامتيازات والتنظيمات والتجارة في موقف واحد، هو مواجهة الاختراق الغربي للدواة والمجتمع والاقتصاد والثقافة[3].
- **الملتزمون والأعيان:** فقد عارضوا هذه الإصلاحات خوفا على امتيازاتهم، لهذا أجرت الفوضى في تحصيل العشور والقلاقل، بحيث لم يتسنى تحصيل الجزء الأكبر من الضرائب الحكومية المستحقة من عام 1839-1840، وفي الوقت الذي كانت فيه الخزانة في حالة سيئة، وهذا الوضع ما لبث أن استغله أعداء رشيد في العاصمة لإسقاطه[4].

---

[1]- وجيه كوثراني: **السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، تشيرين الأول، أكتوبر 1988، ص117.

[2]- المقطاعجين: مصطلح خاص استخدم للتعبير عن منح أي استثمار تابع للخزينة الى الغير عن طريق الالتزام، وكان على ضربين المقاطعة الميرية ومقاطعة الملك، فالمقاطعة الميرية كانت توزع كل سنة أو سنتين أو ثلاث مرة واحدة، أما مقاطعة الملك فكانت تمنح مدى الحياة. للمزيد ينظر: سهيل صابان، المرجع السابق، ص213.

[3]- وجية كوثراني: نفسه، ص85.

[4]- مصطفى: المرجع السابق، ص 203-204.

5) موقف العلماء:

كانت طبقة العلماء تعيش على التراث الفارسي والعربي، في حين كانت الجماهير تعيش على أساليب وقيم بدائية وفي نفس الوقت كانت الطبقة المثقفة تعيش على أفكار أوروبية باهتة[1]، وفي هذا يقول عبد الحميد في كتابه: مذكرات في السياسة " **أنّ الإسلام لا يعادي التطور والرقي، لكنه يرفض التطور المستند إلى مبادئ غريبة عنه، فلا بدّ أن تكون مبادئ تطورنا من صميمنا وواقعنا** "[2]. والأوروبيون يتوهمون أن السبيل الوحيد في الخلاص هو الأخذ بحضاراتهم جملة وتفصيلا وأن أكثر رجال العالم يعترفون في أنّ الثقافة العثمانية الإسلامية جديرة بالهيمنة كالثقافة الغربية على أقل تقدير، ولاشك أن طراز التطور عندنا هو غير ما عند الأوروبيون، علينا أن تتطور تحت ظروف طبيعية ومن تلقاء أنفسنا، وأن نستفيد من الظروف الخارجية في حالات خاصة[3]، إضافة إلى كل هذا كله لم ترحب هذه الطبقة بالإصلاحات ووقفت موقفا معاديا له، ومن العلماء الذين كشفوا زيف التنظيمات من النصوص والوثائق الخطيرة التي تكشف حقيقة التنظيمات ومغزاها مصطفى صبري وهو من العلماء الأفذاذ الذين تصدوا للفكر العلماني وحركة التغريب في الدولة ومواقفه من العقلانيين والملحدين مشهورة.

وهناك من العلماء من دافع وبشدة عن سياسة التنظيمات، خير الدين التونسي في مقدمة كتابه (أقوم المسالك) بل ويعتبرها الوسيلة الوحيدة لإنهاض الدولة من التردي، وأن الشريعة لا تنافي التنظيمات السياسية المقوية لأسباب التمدن والنمو العمراني[4].

---

[1]– محمد عوض: المرجع السابق، ص36.

[2]– عبد الحميد الثاني: **مذكراتي السياسية**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1977، ص196.

[3]– المرجع نفسه، ص194.

[4]– المضيان بن صالح ماجد: المرجع السابق، ص209–210.

6) الطرق الصوفية:

رفضت الطرق الصوفية هذه التنظيمات لأنها تمس بالتراث الديني الثقافي للإسلام، كما أن هذه الطرق اهتمت بإبراز حقيقة مهمة هي أن الاسلام لا يتعارض مع معظم جوانب الحضارة الأوروبية، لأنه النبع أو الأصل الذي اشتقت منه الثقافة الأوروبية ومقوماتها[1]، حيث عملت الطرق الصوفية على الإحاطة بكل أطياف المجتمع المسلم من الطبقة الحالية إلى الطبقة المحكومة تحت غطاء الدين والشريعة من أجل خلق تنظيما متماسكا انتشر بين كافة طبقات المجتمع وأوجد لكل فرد مكانا فيه، وأصبح لكل قرية وكل جماعة زاوية صوفية خاصة بما تنسب إلى احدى الطرق[2]، وبعد سقوط التنظيمات انطوت الطرق الصوفية تحت جناح السلطان عبد الحميد الثاني الذي وجد فيها أفضل محرك جماهيري لسياسته الإسلامية[3].

7) موقف السلاطين:

يستحق الدور الذي لعبه السلاطين في تحريك عملية الاصلاح اشارة خاصة ذلك أنه لا عبد المجيد ولا من خلفوه كانوا سلاطين شكليين يكتفون بالبصم على قرارات متخذة في مكاتب الصدر الأعظم. فشأنهم في ذلك شأن ملوك الغرب المصلحين[4]، إلاّ أنّ الأب الروحي للتنظيمات كان السلطان محمود الثاني الذي رأى أن الدواء الناجع للدولة هو ايجاد رأي عام مستنير يقدر أهمية الاصلاح الحربي[5]، والحال أنّ ورثة محمود الثاني قد

---

(1)– عبد العزيز الشناوي: **الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها**، المرجع السابق، ص105.

(2)– هاملتون غيب، هارولد بووِن: **المجتمع الاسلامي والغرب**، تر: أحمد ايبش: ج1، دار المعارف، القاهرة، 1970، ص118.

(3)– غانية: المرجع السابق، ص167.

(4)– روبير مانتران: المرجع السابق، ص65.

(5)– محمد البحراوي: **الدولة العثمانية في الدراسات الحديثة (الاصلاح والتنظيمات ومصائر الدولة)**، مجلة الإجتهاد، العدد 26/45، السنة الحادية عشر، شتاء وربيع عام 2000، ص413.

تشربوا منذ طفولتهم فن الحكم الجديد، فمثلا السلطان عبد المجيد الذي تقلد الحكم وهو في سن الثامنة عشرة، وقد ساندا الحركة الإصلاحية خاصة وأنه اعتمد على رشيد ورجاله ووجد في عمر باشا قائدا ممتازا أمكنه أن يقمع كل حركات التمرد ضد الإصلاحات[1].

أما أخوه عبد العزيز الذي سوف يخلفه في عام 1861، فهو يبدي مزاجا أكثر ريفية، ويعشق الرياضة والصيد ويهتم بتربية الحيوانات لكن ذلك لن يمنعه من التحمس بدرجة تفوق تحمس أخيه الأكبر للروح الأوروبية، ولا من العمل بنشاط من أجل انجاز الإصلاحات.

أما مراد الخامس، والذي لم يدم حكمه إلا بضعة أشهر لكنه كان مؤهلا أكثر من الآخرين بدوره كملك مصلح[2].

أما عبد الحميد الثاني أخ وخليفة مراد الخامس هو وحده الذي يبدوا نشازا في هذه الكوكبة من السلاطين العصريين، أما عن رأيه في التنظيمات فيقول في كتابه 'مذكراتي السياسية' " والدولة العثمانية بسبب توسعها المفاجئ والسريع أشبه ما تكون بشاب ضعيف البنية، لا تقدر بنيته على ممارسة حركات سريعة، وتكون هذه الحركات وبالا عليها أن هي مارستها، والتجديد الذي يطالبون به تحت اسم الاصلاح، سيكون سببا في اضمحلالنا، ترى لماذا يوصي أعداؤنا الذين عاهدوا الشيطان بهذه الوصية بالذات؟ لاشك أنهم يعلمون علم اليقين أن الاصلاح هو الداء وليس الدواء وأنه كفيل بالقضاء على هذه الإمبراطورية".[3]

---

[1]– مصطفى: المرجع السابق، ص205.

[2]– نجية، نريمان: المرجع السابق، ص83.

[3]– عبد الحميد الثاني: المرجع السابق، ص193.

8) موقف الطبقة المثقفة:

إن الطبقة المثقفة هي التي حملت لواء حركة التنظيمات كانت طبقة مصلحة، ولكنها لم تكن ثورية بالدرجة الكافية، فبينما أدخلت نظم التعليم الأوروبي في مدارس الدولة الجديدة بقيت المعاهدة الدينية دون أن تمتد إليها يد الإصلاح[1]، إلاّ أن هذه الطبقة في فترة التنظيمات تميزت بظهور كوكبة كاملة من الأدباء الذين يجربون شيئا فشيئا الأشكال الأدبية المأخوذة عن الغرب – الرواية، المسرح، البحث الفلسفي، فن الكتابة الصحفية – ويستخدمون هذه الوسائل التعبيرية لتوجيه النقد والجدل ولتقديم الدرس إلى القادة ولتهذيب القراء، فإذا كانت عجلة الإصلاح تتحرك فالفضل في ذلك إنما يرجع اليهم هم أيضا[2].

وهكذا بدلا من أن تتبلور "التنظيمات الخيرية" في حركة اصلاحية محددة الأهداف والوسائل تلتزم بها الحكومة والجماهير انقسم دعاة الاصلاح طرائق قددا، وكأنّ الآية القرآنية "**تحسبهم جميعا وقلوبهم شتى**" كانت تنطبق على العثمانيين، منهم غلاة متعصبين للحضارة الأوروبية يرومون نقلها الى الدولة مهما كانت النتائج، منهم غلاة المتمسكين بالحضارة الاسلامية وبالطابع الاسلامي للدولة يطالبون بإصلاح القديم في إطاره الإسلامي ولكنهم لا يطالبون بإصلاحات حديثة خشية ابتعاد الدولة عن الخط الاسلامي، ومنهم المعتدلون اتخذوا بين هؤلاء وأولئك قواما[3].

---

[1]– محمد عوض: المرجع السابق، ص36.

[2]– مانتران: المرجع السابق، ص71.

[3]– عبد العزيز الشناوي: المرجع السابق، ص107.

المبحث الثاني: المواقف الخارجية من التنظيمات.

من المؤكد أن تكون المواقف الخارجية مساندة لهذه التنظيمات كون الدول الأوروبية هي العامل الوحيد الذي أجبر الدولة العثمانية على القيام بهذه الاصلاحات ارضاء لمصالحها من جهة وحماية أقلياتها في الدولة العثمانية من جهة أخرى، والحقيقة أن بريطانيا وفرنسا كانتا متحمستين لحركة الإصلاح، حيث أيد سير ستراتفورد نتائج سفير بريطانيا في استانبول دعاة الحركة الاصلاحية، كما أيدت فرنسا هذه الحركة لأن ادخال النظم الأوروبية الى الإدارات العثمانية سيفتح أمامها مجالا اقتصاديا وسياسيا وتبشيريا واسعا[1]، فقد استغلت الدول الأوروبية والهيئات التبشيرية هذه الإصلاحات مستعينة في الوصول إلى خرائطها الظاهرة والخفية بالامتيازات[2].

1) موقف بريطانيا:

كان من مصلحة بريطانيا أن تتابع حكومة الأستانة خطة الإصلاح، حيث أن علاقة بريطانيا بالدولة العثمانية كانت تحتم عليها مساعدة الدول في الوقوف على قدميها أمام الضغط الروسي وهذا مالم يكن يتأتى إلا بإعادة تنظيم الجيش والإدارة العثمانية وهذا يفسر لنا تحمس كاتنج سفير بريطانيا في الأستانة في تأييد دعاة الحركة الاصلاحية، لذلك كانت التنظيمات تتماشى مع نصوص معاهدة بلطة ليمان 1838،[3] فإلغائها

---

[1]– عمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق، ص276.

[2]– عبد العزيز سليمان نوار: **تاريخ العراق الحديث**، المرجع السابق، ص47.

[3]– معاهدة بلطة ليمان: هي معاهدة بين الدولة العثمانية وروسيا حول الأفلاق والبغدان عندما احتلتها روسيا واحتجت الدولة العثمانية ضد هذا الاحتلال وصارت الحرب بينهما أقرب من حبل الوريد، واتفقتا أخيرا في أول مايو 1848، على أن يبقى حق تعيين الأمراء بهاتين الولايتين للدولة العلية وأن يحتل البلاد الجيش مؤلف من جنود تركيا وروسيا حتى يشنب الأمن، وسميت هذه المعاهدة بهذا الاسم نسبة للمكان الذي أمضى فيه. للمزيد ينظر: محمد فريد بك المحامي: المرجع السابق، ص490-491.

الاحتكار فتح مجال الاقتصاد العثماني على مصراعيه أمام النشاط التجاري البريطاني وأمام رؤوس الأموال البريطانية[1].

2) موقف فرنسا:

خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، استطاعت أفكار الثورة الفرنسية أن تخترق الحواجز السياسية والدينية لمجتمعات أوروبا الغربية، ولم تستثن الدولة العثمانية أو الولايات الخاضعة لها من تأثيرات هذه التورة، فقد فتحت أقنية تسرب منها الفكر والتقنية الأوروبية –لأول مرة– إلى عالم الإسلام، حيث جرى التجديد في الدولة العثمانية بمساعدة المرشدين والمدرسين والخبراء الفرنسيين وهكذا، وخلال القرن التاسع عشر بدأت الأفكار الغربية وأفكار الثورة الفرنسية تتغلب على حواجز الرفض الإسلامي لكل ما هو مسيحي[2]، وقد استغلت فرنسا هذه التنظيمات والاستفادة منها، حيث كانت فرنسا تسعى الى بسط حمايتها على الكاثوليك في الدولة العثمانية[3].

3) موقف روسيا والنمسا من هذه التنظيمات:

لقد عارض الروس والنمساويين سياسة الإصلاحات، حيث كانوا يساندون القصر والعسكريين رغبة منهم في عرقلة الإصلاحات وإضعاف الدولة[4]، حيث كانت النمسا تطمع أن تحل مكان فرنسا في حمايتها للكاثوليك في الإمبراطورية العثمانية، أما الروس فكانت تريد أن تنفذ إلى داخل الإمبراطورية عن طريق حماية طائفة الروم الأرثوذكس، وكلتاهما يمكن أن تنالا من تريدان إذا ظلت تركيا متأخرة في إدارتها وتنظيمها، ونظرتها إلى غير المسلمين، أما الإصلاح وتغيير الأوضاع فإنهما يحولان دون رغبتهما[5]، فقد كان الوزير النمساوي مترنيخ[1]

---

[1]– عبد العزيز سليمان نوار: المرجع السابق، ص46.

[2]– عمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق، ص258-259.

[3]– سليمان نوار: المرجع السابق، ص47.

[4]– عمر عبد العزيز عمر: المرجع نفسه، ص207.

[5]– نقولا زيادة: **أبعاد التاريخ اللبناني الحديث**، [د.ط]، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت (لبنان)، 2002، ص65–66.

لا ينظر بارتياح إلى هذه الحركة ولم يتردد في اعلان استيائه منها وعودة تركيا إلى ما كانت عليه، وكذلك لم تكف روسيا عن اقلاق تركيا والتدخل في شؤونها ومحاربة رجال الاصلاح صراحة والعمل على افساد ما بينهم وبين السلطان، ويرى المؤرخ فليكس فالي في كتابه أوروبا في آسيا الصغرى أن هذا التدخل الأوروبي المربك كان من العوامل الرئيسية لفشل حركة التنظيمات العثمانية ويقول أن روسيا عندما وجدت نفسها عاجزة على القضاء بضربة واحدة على قوة الإسلام السياسية المتمثلة في الدولة العثمانية، ابتدعت بعد مؤتمر باريس 1856وسيلة كانت تعني بمسافة التخلص من تركيا بالموت البطيء، أو حسب تعبيره بالانتحار عن طريق تقطيع أطرافها طرفا طرفا، وذلك بإثارة النصارى في ولايات الدول الأوروبية عليها[2].

4) موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

طيلة سنوات حكم السلاطين لم تشعر حكومة الولايات المتحدة بالارتياح لسياسة الحكم العثماني، وازداد الأمر سوءا في تقديرها على حكم السلطان عبد الحميد الذي كثيرا ما أطلقت عليه صفة الاستبدادي، فكذا اعتبرت الحكومة الولايات المتحدة الأمريكية سياسة السلطان عبد الحميد الثاني في الحكم سياسة استبدادية دون أن تدرك تماما المخاطر التي كانت تحيط بالدولة العثمانية، وتدفع السلطان عبد الحميد إلى المزيد من الحذر بهدف انقاذ الدولة من أطماع الدولة الأوروبية المتزايدة ولعل هذا هو الذي دفعها إلى تهنئة السلطان عندما أعلن إعادة العمل بالدستور في عام 1908، حيث اعتقدت الولايات المتحدة الأمريكية أن هذا سيفتح مزيدا من الأبواب أمام الأنشطة الأمريكية متعددة المجلات في الدولة العثمانية لاسيما الاقتصادية والثقافية والتنصيرية[3].

---

[1]– انجلها روت مترنيخ: (1773–1859) سياسي نمساوي انحدر من أسرة نبيلة، سعى إلى تقوية نفوذ بلاده وعمل على تمزيق بين روسيا ونابليون، وسميت الحقبة (1915–1943) عصر مترنيخ لأنه لم يكن سيد النمسا فحسب بل كان المهيمن الأكبر على أوروبا. للمزيد ينظر: محمد شفيق غربال: **الموسوعة العربية الميسرة**، المجلد1، ص2188.

[2]– اسماعيل أحمد ياغي: المرجع السابق، ص161.

[3]– سلوى سعد الغالبي: **العلاقات العثمانية الأمريكية (1830–1918)**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص150–151.

خاتمة

بعد دراستنا لهذا الموضوع والمتمثل في التنظيمات العثمانية وتأثيرها على الأقليات المسيحية واليهودية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، خرجت بمجموعة من النتائج:

أوّلا: تجدر الإشارة غلى أن الفترة الزمنية المدروسة المتمثلة في القرنين 18و19م قد شهدت تحولات جوهرية في كل المجالات والميادين وتجسد ذلك في التطور العلمي، الحضاري، الثقافي، الصناعي، وحتى السياسي الذي وصلته أوروبا مما أدى الى حدوث تغير في موازين القوى بين الإمبراطورية العثمانية وجيرانها الأوروبيين خصوصا بريطانيا وفرنسا ونتج عن ذلك انتقال لموازين القوى من الدولة العثمانية الى الدول الأوروبية، ولم تجد هذه الأخيرة من بديل سوى محاولة الالتحاق بالركب الأوروبي وقد كان ذلك في رأينا حتمية أكثر منه خيارا مثلما سنشرحه لاحقا.

ثانيا: مثلما أشرنا في العنصر الأول الى بداية الانتقال موازين القوى من العثمانيين الى جيرانهم الأوروبيين فأصبح المشهد في وجود امبراطورية عثمانية تقليدية متمسكة بتقاليد وتنظيمات العصور الوسطى في المقابل الدول الأوروبية قطعت نهائيا صلتها بالإقطاع والتخلف وهذا المشهد يدفعنا بالقول " أن مجرد تفكير السلاطين العثمانيين في الاصلاح إنما هو تعبير عن نوايا صادقة بإخراج إمبراطورتيهم من حالة التخلف ومواكبة درجة التقدم الذي بلغته أوروبا أنذاك".

بمعنى آخر أن هذه الدراسة قبل أن تبين مواطن الخلل والفشل في هذه الاصلاحات كان حري بها أن تبين النوايا أو بالأحرى مبادرات السلاطين العثمانيين، وهي بذلك ميزة إيجابية تحسب للسلاطين العثمانيين لا عليهم.

ثالثا: عند الحديث عن الإصلاحات يمكن أن نبرر فشل هذه التنظيمات بعاملين:

1- أن هذه الاصلاحات جاءت متأخرة إذ كان من الأجدر أن تطبق قبل حالة الفوضى والضعف، الذي دب في جسد الامبراطورية وقبل استفحال الفساد فيها، مما أدى الى استحالة نجاح هذه الاصلاحات.

2- أما العامل الثاني فيرتبط بالإصلاحات نفسها حيث اعتقدنا أنها إصلاحات شكلية بقيت حبيسة قوانين ومراسيم بمعنى آخر بقيت حبر على ورق ولم تتجسد واقعًا وإن حدث فقد كان للجانب العسكري حصة الأسد فيها مثلما سنبينه لاحقا.

رابعا: يمكن القول أن هذه الاصلاحات عوض أن تؤدي الى إعادة تجديد أركان الإمبراطورية أدت لسوء الحظ الى ما يمكن أن نسميه التعجيل بزوالها لأن هذه الاصلاحات أنهكت الخزينة العثمانية وأرهقت كاهل المواطنين لأنّ هناك علاقة بين شح الموارد المالية وارتفاع الضرائب، ومنطقة البلقان خير مثال لما قلناه، ومن جهة أخرى فإن الحالة الاقتصادية والمالية المتردية تدفع بالدولة الى الاستدانة والامتيازات ومثال ذلك ما حصل في تونس ومصر.

خامسا: إن سياسة التسامح الديني التي أنتهجها السلاطين العثمانيون تجاه الطوائف المسيحية قد سيئ فهمها من طرف هذه الطوائف والأقليات فباسم هذا التسامح تحصلت الطوائف المسيحية على مكاسب دينية مكنتها من تشكيل هيئات مستقلة داخل الامبراطورية، ولكن للأسف فوق قانون هذه الإمبراطورية، وأدّى أيضا هذا التسامح الى سباق محموم بين الكاثوليك، البروتستانت، الأرثوذكس، الى تنافس لتحقيق أكبر قدر من الامتيازات ولا يختلف الأمر للحديث عن الأقليات اليهودية التي أظهرت عن أطماعها أنذاك في فلسطين.

سادسا: إن الظروف الفروق الداخلية والخارجية المتدهورة للدولة العثمانية جعلها لقمة سائغة أمام الأطماع الأوروبية المتربصة بها وذلك بهدف القضاء على الكيان الإسلامي في أوروبا من جهة وتقسيم ممتلكات الرجل المريض من جهة أخرى.

سابعا: في حين شهدت الدولة العثمانية حركة إصلاحية قبيل القرن الثامن عشر إلا أن هذه الإصلاحات كانت ترتكز على الجانب العسكري فحسب وإصلاح الجيش الانكشاري الذي أضحى آلة للغدر والقتل والانقلابات في عهد السلطان محمود الثاني، ولعل هذا من أسباب انحطاط الدولة العثمانية التي ارتكزت على الجانب العسكري وأهملت الجوانب الأخرى في حين تطورت أوروبا في كل المجالات وأصبح السلاطين يرسلون طلابهم

وبعض الفرق العسكرية الى فرنسا وألمانيا للتعلم من خبراتهم وهكذا تأثر هؤلاء بثقافتهم وانقلبوا على الدولة العثمانية في فترتها الأخيرة، ونعتقد أن تركيز العثمانيين في اصلاحاتهم على الجانب العسكري أساسا لم يأتي أكله لأن هذا الجيش كما رأينا لم تكن من أهدافه الأولى صيانة حدود الإمبراطورية بل تحوّل الى الانشغال بالسياسة بتوجيه السلاطين ومنافستهم على الحكم وتسيير شؤون الامبراطورية.

ثامنا: كما أن التنظيمات العثمانية لم تأتي بدافع ذاتي أي من أجل الاصلاح فحسب بل جاءت تحت ضغط من الدول الأوروبية للمواصلة في عملية الاصلاح، وهذا ما أدى الى افلاس الخزينة العامة للدولة، ووصل الأمر بها الى التدين من رعاياها (المسيحيين واليهوديين)، بمعنى آخر أن هذه الإصلاحات لم تكن بنية الإصلاح بقدر ما كانت استجابة ورضوخ لمطالب الدول الأوروبية.

تاسعا: والملاحظ لذلك أن روّاد هذه الاصلاحات متشبعين بالثقافة الأوروبية، وكانت سياستهم تقوم على نقل الثقافة الأوروبية إلى الدولة العثمانية "سياسة التغريب"، لكنهم فشلوا في ذلك لأنهم لم يأخذوا الشيء الإيجابي منها، بل أخذوا كل ما هو معارض للشريعة الإسلامية مما أثار رجال الدين وأبدوا رفضهم لهذه الإصلاحات، أي أن هذه الإصلاحات لم تأخذ في الحسبان واقع وخصوصيات الدولة والمجتمع العثمانيين، فاقتباس التنظيمات والمشاريع الأوروبية بحذافرها قد يصطدم بقيم وخصوصيات المجتمع خاصة ما تعلق بالجانب الديني وجانب القيم.

عاشرا: إذا كانت التنظيمات والإصلاحات العثمانية جاءت كما أسلفنا الذكر تحت تأثير عوامل خارجية فإن هذه الاصلاحات قد جاءت كترجمة للهزائم التي حلت بالإمبراطورية العثمانية، فخط كلخانة جاء بعد هزيمة القوات العثمانية في معركة نزيب وأزمة محمد علي، وخط التنظيمات الخيرية جاء هو الآخر من أزمة حرب القرم، بالإضافة الى المشروطية الأولى 1876 والذي جاء في ظروف كانت الدولة العثمانية تواجه أحداث البوسنة والهرسك، ورسخ هذا القانون الحكم المركزي أكثر وأعطى صلاحيات واسعة للسلطان وبذلك جاء عكس توقعات مدحت باشا فكان أول ضحاياه.

حادي عشر: أن جنود هذه التنظيمات جميعها كانت تخدم بالدرجة الأولى الرعايا المسيحيين واليهود وهذا ما أدى بالعامة من العثمانيين والمسلمين في الداخل والخارج الى الثورة، فظهرت في الوطن العربي مجموعة من الثورات أو بالأحرى الحركات الانفصالية والتي أثقلت كاهل الدولة العثمانية وهكذا بدأت ممتلكاتها في التقلص، وكما أدت هذه التنظيمات الى ظهور شقاقات ونزاعات بين الطوائف المسيحية مع بعضها البعض ومع المسلمين مثل أزمة لبنان 1860، وعوض أن تؤدي هذه الاصلاحات الى تحسين أوضاع العامة في الامبراطورية والى تلاحم جميع الطوائف أدت للأسف الى النتيجة العكسية سواء أكان تعلق الأمر بموقع وحجم المسيحيين واليهود داخل المجتمع العثماني وما تعلق بعلاقات هذه الطوائف فيما بينهم.

ثاني عشر: نعتقد أن من بين أخطر النتائج التي توصلنا إليها هي ما تعلق بموضوع الإصلاحات العثمانية وعلاقاتها بالقضية لفلسطينية بحيث أن هذه التنظيمات قد منحت الأقليات خاصة اليهود فرصة كبيرة للتفكير في وطن قومي لهم والدليل على ذلك محاولاتهم المتكررة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، للسماح لهم بالهجرة الى فلسطين وإقامة دولة هناك، أما للمسيحيين فكان لهم الحظ الوافر من هذه التنظيمات، إذ أصبح من حقهم المشاركة في الانتخابات، وممارسة مختلف الوظائف الادارية بكل حرية، ومحاكمتهم من طرف قضاة مسيحيين بالإضافة الى حق التملك من الامتيازات، وكل هذا عجل سقوط وانهيار الدولة العثمانية.

ثالث عشر: خلقت هذه الإصلاحات جدلا واسعا ونقاشا كبيرا داخل المجتمع العثماني حيث أثارت هذه التنظيمات العديد من المواقف بين مؤيد ومعارض داخل الدولة العثمانية وخارجها، فمعظم العثمانيين رفضوا هذه التنظيمات لأنها تساهلت كثيرا مع رعاياها المسيحيين واليهوديين ومنحت لهم حقوق رأوا فيها أنها تتعارض مع الشريعة الإسلامية في حين أن معظم الدول الأوروبية قد رحبت بهذه التنظيمات وكيف لا وهي التي تضغط على الدولة العثمانية للمواصلة في عملية الاصلاح، الا أن روسيا رفضت هذه الإصلاحات لأنها رأت فيها ما يعرقل مصالحها.

رابع عشر: من الموضوعية القول أن هذه التنظيمات كانت تهدف في أبعادها إلى محاولة إخراج الإمبراطورية العثمانية من التخلف والجمود الى محاولة ركب موجة الاصلاح ومواكبة تطورات العصر، لكن ضعف الدولة في أواخر عهدها جعل الدول الأوروبية تتآمر عليها فأثاروا ضدها الحركات الانفصالية السياسية والدينية، كما استغل دعاة القومية والصهيونية هذا الضعف مما جعلهم يقومون بحركات لتقويض هذه الدولة.

ملاحق

الملحق رقم 01

صورة مصطفى رشيد باشا مع عالي باشا وفؤاد باشا "" من اليسار الى اليمين "

اكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق، ص111.

الملحق رقم 02

صورة مدحت باشا

اكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق، ص106.

الملحق رقم 03

خريطة انهيار الدولة العثمانية (1683-1923) والأراضي التي فقدتها

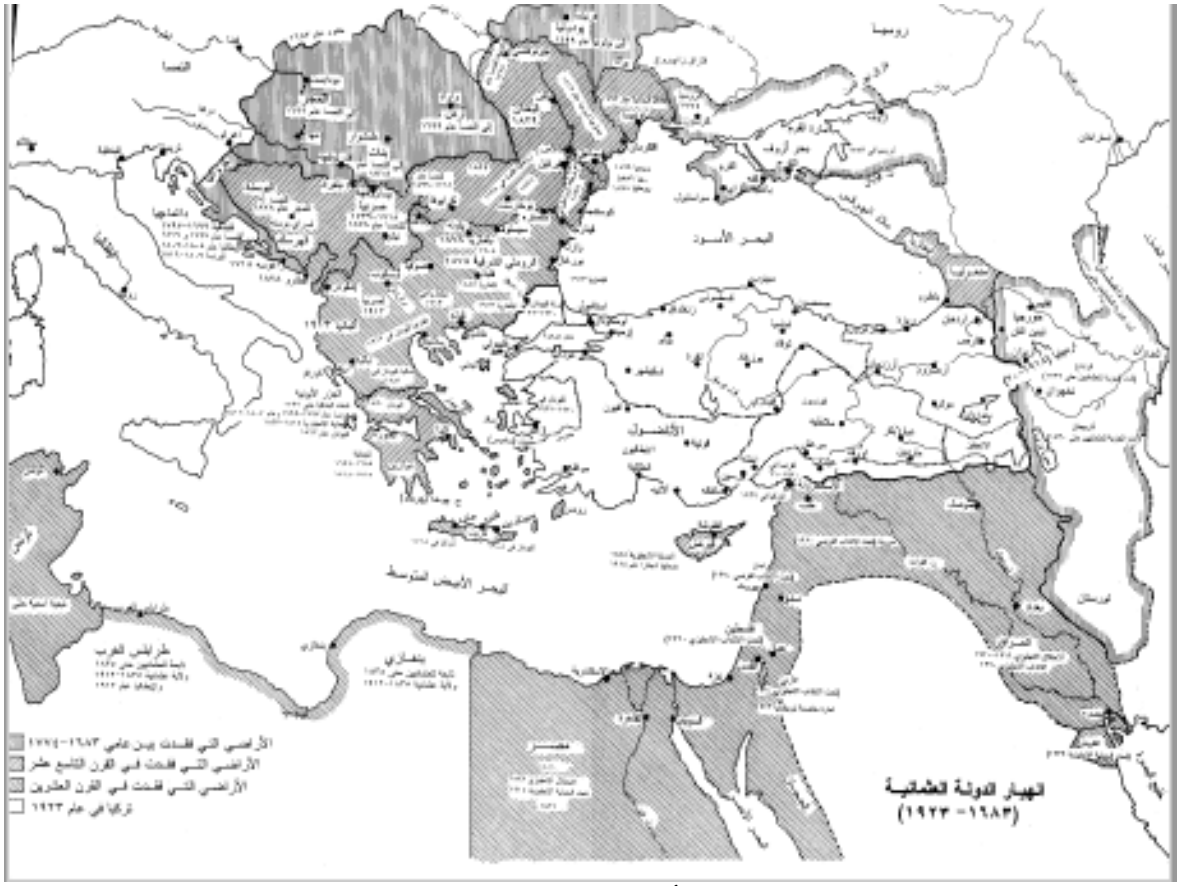

اكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق، ص70.

الملحق رقم 04

مرسوم كلخانة

فرمان الكلخانة

«لا يخفى على عموم الناس أن دولتنا العلية من مبدأ ظهورها وهي جارية على رعاية الأحكام القرآنية الجليلة والقوانين الشرعية المنيفة بتمامها. ولذا كانت قوة ومكانة سلطنتنا السنية ورفاهية وعمارية أهاليها وصلت حدّ الغاية. وقد انعكس الأمر منذ مائة وخمسين سنة بسبب عدم الانقياد والامتثال للشرع الشريف ولا للقوانين المنيفة بناء على طروء الكوارث المتعاقبة والأسباب المتنوعة فتبدّلت قوتها بالضعف وثروتها بالفقر. وبما أن الممالك التي لا تكون إدارتها بحسب القوانين الشرعية لا يمكن أن تكون ثابتة كانت أفكارنا الخيرية الملوكية منحصرة في إعمار الممالك واتحاد ورفاهية الأهالي والفقراء من يوم جلوسنا السعيد وصار التشبث في الأسباب اللازمة بالنظر إلى مواقع ممالك دولتنا العلية الجغرافية ولأراضيها الخصبة ولاستعداد وقابلية أهاليها، لتحصل بمشيئة الله تعالى الفائدة المقصودة في ظرف خمس أو عشر سنين. واعتماداً على المعونة الإلهية واستناداً على الإمدادات الروحانية النبوية، قد رؤي من الآن فصاعداً أهمية لزوم وضع وتأسيس قوانين جديدة تتحسن بها إدارة ممالك دولتنا العلية المحروسة، والمواد الأساسية لهذه القوانين هي عبارة عن الأمن على الأرواح وحفظ العرض والناموس والمال وتعيين الخراج وهيئة طلب العساكر للخدمة ومدّة استخدامهم، لأنه لا يوجد في الدنيا أعز من الروح والعرض والناموس والمال. فلو رأى إنسان أن هؤلاء مهدّدون وكانت خلقته الذاتية وفطرته الأصلية لا تميل إلى ارتكاب الخيانة، فوقاية لحفظ روحه وناموسه لا بد أن يتشبث في بعض اجراءآت للتخلص منها. وهذا الأمر لا يخفى أنه مضرّ بالدولة والملة كما أنه إذا كان أميناً على ماله وناموسه لا يحيد عن طريق الاستقامة وتنحصر أفكاره وأشغاله في القيام بواجب الخدمة لدولته وملته، وكما أنه في حال فقدان الأمن على المال لا يميل الشخص إلى دولته وملته. ولا ينظر للانتفاع بأملاكه بل كما أنه لا يخلو دائماً من الفكر والاضطراب، فلو قدر العكس، أعني لو كان الإنسان آمناً على ماله وأملاكه، فلا شك أنه يشتغل بأموره وتوسيع دائرة تعيشه وتتولد يوماً فيوماً عنده الغيرة على الدولة والمملكة وتزداد محبته للوطن وبهذا يجتهد في تحسين حاله.

وأما مادة تعيين الخراج فكل دولة لا بد أن تكون محتاجة إلى العساكر وسائر المصاريف المقتضية للمحافظة على ممالكها وهذا لا تتيسر إدارته إلا بالنقود، والنقود لا تتحصل إلا من الخراج فلا غرو أن النظر إلى تحسين هذه المادة من أهم الأمور

هذا ولو أن أهالي ممالكنا المحروسة تخلصوا لله الحمد قبل الآن من بلوى اليد الواحدة التي كانت متسلطة على الإيرادات الوهمية، لكن أصول الالتزامات المضرة المعتبرة من ضمن أسباب الخراب التي لم يظهر منها ثمرة نافعة في أيّ حال لم تزل جارية للآن، وهذا يعد كتسليم مصالح المملكة السياسية وإدارتها المالية ليد رجل، وبالأحرى أن نقول بوضعها تحت قهره وجبره، فإنه إن لم يكن رجلاً أميناً لا شك أنه ينظر إلى فائدته الشخصية وتكون كل حركاته وسكناته عبارة عن غدر وظلم، فيلزم بعد الآن تعيين خراج مناسب على قدر اقتدار وأملاك كل فرد من أفراد أهالي المملكة ولا يؤخذ شيء زيادة عن المقرر من أحد ما وتحديد وبيان سائر مصرف عساكر دولتنا العلية البرية والبحرية وكل لوازماتهم بموجب قوانين إيجابية والإجراء بمقتضاها.

وأما مسألة الجندية فلكونها من المواد المهمة حسب ما ذكر ومع كونه مفروضاً على ذمة الأهالي تقديم العساكر اللازمة للمحافظة على الوطن، لكن الجاري للآن هو عدم النظر والالتفات إلى عدد النفوس الموجودة بالبلدة بل يطلب من بعض البلدان زيادة عن تحملها ومن البعض الآخر أنقص مما تتحمل. وهذا فضلاً عما فيه من عدم النظام فإنه موجب لاختلال موارد منافع الزراعة والتجارة. واستخدام العساكر إلى نهاية العمر أمر مستلزم لقطع التناسل، فعلى تقدير طلب أنفار عسكرية من كل بلد يلزم وضع وتأسيس أصول مستحسنة لاستخدام العساكر أربع أو خمس سنوات بطريق المناوبة. والحاصل أنه بدون تدوين هذه القوانين النظامية لا يمكن حصول القوّة والعمار والراحة فإن أساس جميع ذلك هو عبارة عن المواد المشروحة، ولا يجوز بعد الآن إعدام وتسميم أرباب الجنح جهاراً أو خفية بدون أن تنظر دعاويهم علناً بكل دقة بمقتضى القوانين الشرعية ولا يجوز مطلقاً تسلط أحد على عرض وناموس آخر. وكل إنسان يكون مالكاً لماله وملكه ومتصرفاً فيهما بكمال الحرية ولا يمكن أن يتدخل في أموره شخص آخر، وإذا فرض ورفعت تهمة على

أحد وكانت ورثته بريئي الساحة منها فبعد مصادرة أمواله لا تحرم ورثته من ميراثهم الشرعي. وتمتاز سائر تبعية دولتنا العلية من المسلمين وسائر الملل الأخرى بمساعداتنا هذه الملوكية بدون استثناء، وقد أعطيت من طرفنا الملوكي الأمنية التامة في الروح والعرض والناموس والمال بمقتضى الحكم الشرعي لكل أهالي ممالكنا المحروسة وسيعطى القرار اللازم باتفاق الآراء عن المواضيع الأخرى أيضاً. وستزاد أعضاء مجلس الأحكام العدلية على قدر اللزوم وتجتمع هنالك وكلاء ورجال دولتنا العلية في بعض الأيام التي ستعين، وجميعهم يبدون أفكارهم وآراءهم بالحرية التامة بدون تحاش، وتتقرر القوانين المقتضية المختصة بالأمن على الروح والمال وتعيين الخراج، وستجري المكالمة اللازمة عنها بدار شورى باب السر عسكرية. وكلما تقرر قانون يعرض لطرفنا الملوكي لتتويج عاليه بخطنا الملوكي حتى يكون دستوراً للعمل إلى ما شاء الله. وبما أن هذه القوانين الشرعية ستوضع لإحياء الدين والدولة والملك والملة فسيؤخذ العهد والميثاق اللازم من قبلنا الملوكي بعدم وقوع أي حركة مخالفة لها وسنحلف قسماً بالله العظيم في أودة[1] الخرقة الشريفة بحضور جميع العلماء والوكلاء وسيصير تحليفهم أيضاً. وعلى هذا فكل من خالف هذه القوانين الشرعية من الوكلاء والعلماء أو أي إنسان كان مهما كانت صفته سيجرى توقيع العقاب اللازم عليهم بدون رعاية رتبة ولا خاطر. وسيصير تدوين قانون جزاء مختص بذلك. ولكون كافة المأمورين لهم راتب واف الآن فإن وجد منهم من يكون راتبه قليلاً سيصير ترقية حاله.

هذا ولينظر في مادة الرشوة الكريهة بتدوين قانون شديد لذلك، لأنها أعظم سبب لخراب الملك ومحقوتة شرعاً. ولكون الإصلاحات المشروحة آنفاً ستزيل طوارىء الفقر والفاقة كلية. فكما أنه سيصير إعلان إرادتنا الملوكية هذه للآستانة ولكافة أهالي ممالكنا المحروسة يلزم أن تبلغ أيضاً لسفراء الدول المتحابة الموجودين بالآستانة ليكونوا شهوداً على دوام هذه الإصلاحات إلى الأبد إن شاء الله تعالى. ونسأل مالك الممالك أن يلهمنا التوفيق جميعاً وأن يصب على كل من خالف

(١) أوده أو أوطه : لفظ تركي معناه غرفة والخرقة الشريفة هي ثوب النبي ﷺ.

هذه القوانين المؤسسة سوط عذاب النقمة، وأن لا ينجح له أعمالاً مدى الدهر آمين.
حرر في يوم الأحد ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥ .

لكن أشغلته عن إتمام هذه الإصلاحات حرب الروسيا التي قامت بسبب اختلاف فرنسا والروسيا على حماية الأماكن المقدّسة بأورشليم ودعيت بحرب القرم.

ولما انتهت هذه الحرب أصدر السلطان فرماناً جديداً ببيان الإصلاحات المقتضى إدخالها في الممالك المحروسة في ١١ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٢ (١٨ فبراير سنة ١٨٥٦) وهذا نصه مترجماً من كتاب (آس انقلاب) .

محمد فريد بك المحامي: المرجع السابق، ص481-484.

الملحق رقم 05

نص الإصلاحات الخيرية 1856

الإصلاحات الخيرية

« من أهمّ أفكارنا السامية سعادة أحوال كافة صنوف التبعة التي أودعها الله إلى يدنا الملوكية المؤيدة، ولما بذلناه من هممنا الملوكية في هذا الشأن من يوم جلوسنا المقرون باليمين قد تزايد عمار وثروة مملكتنا العلية يوماً فيوماً وشوهدت جملة فوائد نافعة، ولكون تأييد وتوسيع نطاق النظامات الجديدة التي توفقنا إلى الآن لوضعها وتدوينها بالموافقة للموقع العالي الحائزة له دولتنا العلية بين الدول المتمدنة مطلوبنا إيصالها إلى درجة الكمال، وقد تأيدت بعناية الله تعالى، وبمساعي عموم تبعتنا الملوكية الجميلة وبهمة ومعاونة الدول المتحابة، حقوق دولتنا العلية الخارجية، ولذا فهذا العصر بعد بالنسبة لدولتنا العلية مبدأ زمن الخير. وبما أن من أهمّ رغائبنا المجبولة على الشفقة تقدّم الأسباب والوسائل الداخلية المستلزمة تزايد قوّة سلطنتنا العلية وعمار ممالكنا السنية وحصول تمام سعادة أحوال كافة صنوف تبعة دولتنا العلية الملوكية المرتبطة بعضها ببعض بروابط الوطنية القلبية والمتساوية الماهية في نظر شفقتنا الملوكية من كل الوجود، قد أصدرنا إرادتنا الملوكية هذه بإجراء الأمور الآتية الذكر.

وهي اتخاذ التدابير المؤثرة نحو تأمين كافة التبعة الملوكية من أي دين ومذهب كانوا بدون استثناء على الروح والمال وحفظ الناموس وإخراج جميع التأمينات التي وعد بها بمقتضى الترتيبات الخيرية وخطنا الملوكي السابق تلاوته في الكلخانه من حيز القوّة إلى حيز الفعل وتقرير وإبقاء كافة الامتيازات والمعافيات الروحانية

التي منحت وأحسن بها في السنين الأخيرة والتي منحت من قبل أجدادنا العظام للطوائف المسيحية وكافة الملل الغير مسلمة الموجودين تحت ظل جناح عاطفتنا السامي بممالكنا المحروسة الملوكية. وقد صار الشروع في رؤية وتسوية الامتيازات والمعافيات الحالية للعيسويين وسائر التبعة الغير المسلمة في مهلة معينة بحيث يهتمون بعرضها إلى جانب بابنا العالي بعد المذاكرة بمعرفة المجالس التي تشكل بالبطريكخانات تحت ملاحظة بابنا العالي بحسب الإصلاحات التي يستدعيها الوقت وآثار المدنية المكتسبة وموافقة إرادتنا الملوكية. ويصير توثيق الرخصة التي أعطيت لأساقفة الطائفة المسيحية من قبل ساكن الجنان السلطان أبي الفتح محمد خان الثاني وخلفائه العظام وما صار تأمينهم عليه من قبلنا بحسب الأحوال والظروف الجديدة. وبعد إصلاح أصول الانتخابات الجارية الآن للبطاركة يصير إجراء كافة الأصول اللازمة في نصبهم وتعيينهم بالتطبيق لأحكام براءة البطريكية العالي مدى الحياة، ويصير استيفاء أصول تحليف البطاركة والمطارنة والأساقفة والحاخامات بالتطبيق للصورة التي تتقرر بين بابنا العالي وجماعة الرؤساء الروحانية المختلفة. ويصير منع كافة الجوائز والعوائد الجاري إعطاؤها للرهبان مهما كانت صورتها. وتخصص إيرادات معينة بدلها للبطاركة ورؤساء الطوائف. ويصير تعيين معاشات بوجه العدالة بموجب ما يتقرر وبحسب أهمية رتب ومناصب سائر الرهبان ولا يحصل السكوت على أموال الرهبان المسيحيين المنقولة والغير منقولة. بل يصير إحالة حسن المحافظة عليها على مجلس مركب من أعضاء تنتخبهم رهبان وعوام كل طائفة لإدارة مصالح طوائف المسيحيين والتبعة الغير مسلمة. والبلاد والقرى والمدن التي تكون جميع أهاليها من مذهب واحد لا يحصل إحداث موانع في بناء سائر المحلات التي تكون مثل مكاتب وإسبتاليات ومدافن مختصة بإجراء عاداتهم حسب هيأتها الأصلية، وعند لزوم إنشاء هذه المحلات مجدّداً بحسب استصواب البطاركة ورؤساء الملة يلزم رسمها وبيان صفة إنشائها وتقديم ذلك إلى بابنا العالي، وإما أن يجرى المقتضى فيها بموجب إرادتنا السنية الملوكية المتعلقة بقبول الصور السابق عرضها، وإما أن يصير بيان المعارضات المختصة بذلك في ظرف مدّة معينة. وإذا وجدت طائفة من مذهب منفردة بمحل وليست مختلطة مع مذاهب أخرى فلا

تصادف صعوبات في إجراء الخصائص المتعلقة بنفاذ عوائدها في هذا المحل علنا. وإذا كانت قرية أو بلدة أو مدينة مركبة أهاليها من أديان مختلفة يمكن كل طائفة منهم ترميم وتعمير كنائسها واسبتالياتها ومقابرها بحسب الأصول الموضحة بالمحلات المخصصة لهم الموجودة محلات سكنهم بها. وأما الأبنية المقتضى إنشاؤها مجدّداً يلزم أن تعرض البطاركة والمطارنة لبابنا العالي باسترحام الرخصة اللازمة عنها، فإن لم يوجد لدى دولتنا العلية موانع في الامتلاك تصدر بها رخصتنا السنية وكافة المعاملات التي تحصل فيما يماثل كل هذه الأشغال تكون مجاناً من قبل دولتنا العلية في التأمين على إجراء عوائد كل مذهب بكمال الحرية مهما كان مقدار العدد التابع لهذا المذهب. وتمحى وتزال إلى الأبد من المحررات الرسمية الديوانية كافة التعبيرات والألفاظ المتضمنة تحقير جنس بجنس آخر في اللسان أو الجنسية أو المذهب من أفراد تبعة سلطنتنا السنية. ويمنع قانوناً استعمال كل وصف وتعريف يمس الشرف أو يستوجب العار بين أفراد الناس ورجال الحكومة. وبما أن عوائد كل دين ومذهب موجود بممالكنا المحروسة جارية بالحرية فلا يمنع أي شخص من تبعتنا الملوكية من إجراء رسوم الدين المتمسك به ولا يؤذى بالنسبة لتمسكه به ولا يجبر على تبديل دينه ومذهبه. ولكون انتخاب وتعيين خدمة ومأموري سلطنتنا السنية منوطاً باستنساب إرادتنا الملوكية فيصير قبول تبعة دولتنا العلية من أيّ ملة كانت في خدماتها ومأموريتها بحيث يكون استخدامهم في المأموريات بالتطبيق للنظامات المرعية الإجراء في حق العموم بحسب استعدادهم وأهليتهم. وإذا قاموا بإيفاء الشروط المقررة بالنظامات الملوكية المختصة بالمكاتب التابعة لسلطنتنا السنية بالنسبة للسنّ والامتحانات يصير قبولهم في مدارسنا الملكية والعسكرية بلا فرق ولا تمييز بينهم وبين المسلمين. وعدا ذلك فإن كل طائفة مأذونة بإعداد مكاتب أهلية للمعارف والحرف والصنائع، إنما طرق التدريس وانتخاب المعلمين يكون تحت ملاحظة مجلس المعارف المختلط المعينة أعضاؤه من طرفنا الملوكي. وتحال كافة الدعاوى التجارية أو الجنائية التي تقع بين المسلمين والمسيحيين وسائر الملل الغير مسلمة أو بين التبعة المسيحية وسائر التبعة الغير مسلمة مع بعضهم على

الدواوين المختلطة والمجالس التي تعقد من قبل هذه الدواوين، واستماع الدعاوى يكون علناً بمواجهة المدّعي والمدّعى عليه وتصدّق شهادة الشهود الذين يقدّمانهم بمجرد تحليفهم اليمين حسب قواعدهم ومذاهبهم. والدعاوى المختصة بالحقوق العادية يصير رؤيتها بالمجالس المختلطة بالولايات والمديريات بحضور كل من القاضي والوالي. ويكون إجراء هذه المحاكمات بهذه المحاكم والمجالس علناً. وإذا وجدت دعاوى مثل حقوق الميراث التي تقع بين اثنين من المسيحيين أو سائر التبعة الغير مسلمة ورغب أصحاب الدعاوى رؤيتها بمعرفة المجالس أو بطرف البطريك أو الرؤساء الروحانيين بغير إحالتها على الجهة التي يرغبونها، والمرافعات التي يصير إجراؤها بحسب قانون التجارة والجنايات، يصير إنهاؤها بكل سرعة بعد ضبطها وتنقيحها وترجمتها للألسن المختلفة المتداولة في ممالكنا المحروسة الملوكية ونشرها أولاً فأولا. ومباشرة إصلاح كافة السجون المخصوصة لحبس مستحقي التأديبات الجزائية ومن تنحصر فيهم الشبهة في مدة قليلة حسب ما تقتضيه الإنسانية والعدالة، وتلغى كافة المعاملات المشابهة للإيذاء والجزاءات البدنية. ومن يكون مسجوناً لا يعامل بغير المعاملات الموافقة لنظامات الضبط المدوّنة من قبل سلطنتنا السنية. وفضلاً عن منع الحركات التي ستقع مخالفة لها بالكلية فإنه سيصير تأديب من يأمر بإجراء ما يخالف ذلك من المأمورين ومن يجريه من الخدماء بمقتضى الجزاءات. وستنظم الضبطيات بصورة تستدعي الأمنية الحقيقية والمحافظة على أموال وأرواح كافة التبعة الملوكية سواء كانوا بدار السلطنة السنية أو بالولايات والمدن والقرى وكما أن مساواة الخراج تستوجب مساواة سائر التكاليف والمساواة في الحقوق تستدعي المساواة في الوظائف فالمسيحيون وسائر التبعة الغير مسلمة يسحبون نمرة قرعة مثل المسلمين. ويجبرون على الانقياد للقرار الصادر أخيراً وتجري عليهم أحكام المعافاة من الخدمة العسكرية بتقديم البدل الشخصي أو النقدي. ويصير تدوين القوانين اللازمة لاستخدام التبعة الغير مسلمة في أقرب وقت من الزمن ونشرها وإعلانها. وتنتخب أعضاء المجالس الموجودة بالولايات والمديريات من التبعة المسلمة والمسيحية وغيرهما بصورة صحيحة. ولأجل التأمين على ظهور الآراء الحقيقية سيصير التشبث في إصلاح الترتيبات التي تجري في حق تشكيل

هذه المجالس لاستحصال دولتنا العلية على الأسباب والوسائل المؤثرة للوقوف على الحقيقة وملاحظة صحة نتيجة الآراء والقرارات التي تعطى عن ذلك. وبما أن مواد القوانين المدوّنة في حق بيع وتصريف العقارات والأملاك هي متساوية، ولأجل أن تمنح الأجانب الفوائد الجاري منحها للأهالي سيصرّح لهم بالتصرف بالأملاك بعد الاتفاق الذي سيبرم بين دولتنا العلية والدول الأجنبية. ولكون التكاليف والخراج الموزع على كافة تبعة سلطنتنا السنية لا ينظر فيه إلى أجناسهم ومذاهبهم بل جاري تحصيله بصفة واحدة، فيلزم المذاكرة في التدابير السريعة لإصلاح سوء الاستعمال الواقع في أخذ واستيفاء هذه التكاليف وبالأخص العشور. وما دام أن أصول أخذ العشور جارية على التوالي بدون واسطة فبدلاً عن إلزام دولتنا العلية بالإيرادات يصير اتخاذ هذه الصورة بدلاً عنها. وما دامت الأصول الحالية جارية فمن يتعرض من مأموري دولتنا العلية أو من أعضاء مجالسها للدخول في الالتزامات الجاري إعلان مزادها علناً أو أخذ حصة منها يمنع ويترتب عليه الجزاء الشديد وتعيين التكاليف المحلية بصفة لا تضر بالمحصولات ولا بالتجارة الداخلية على حسب الإمكان. وللحصول على المبالغ المناسبة التي تتخصص لأجل الأشغال العمومية يصير علاوة عوائد مخصوصة على الولايات والمديريات التي تنتفع من الطرق والمسالك المنشأة بها براً وبحراً بقدرها، وبما أنه وضع أخيراً ترتيب خصوصي في حق تنظيم وتقديم دفاتر إيرادات ومصروفات سلطنتنا السنية في كل سنة فيصير الاعتناء بإجراء كامل أحكام ذلك الترتيب ومباشرة حسن تسوية المعاشات التي يصير تخصيصها لكل من المأمورين. وبمعرفة مقام الصدارة الجليل يصير جلب مأمور من المأمورين الذين سيعينون من طرفنا الملوكي مع رؤساء كل طائفة لأجل أن يتواجدوا بالمجلس الأعلى للمذاكرة في المواد المختصة بعموم تبعة سلطنتنا السنية، وهؤلاء المأمورين يعينون لمدة سنة وعندما يباشرون مأموريتهم يصير تحليفهم اليمين ولهم أن يبدوا آراءهم وملحوظاتهم بكل حرية في اجتماعات مجلسنا الأعلى العادية والتي تكون فوق العادة بدون أن يحصل لهم أدنى ضرر. وتجري أحكام القوانين المختصة بالإفساد والارتكاب والظلم في حق كافة تبعة سلطنتنا العلية مهما كانت جنسيتهم ومأمورياتهم، وذلك بالتطبيق للأصول المشروعة.

٤٨٨

ويصير تصحيح أصول العملة وتعمل الطرق المؤدية لاعتبار مالية الدولة مثل فتح البنوك وتعيين الأسباب التي تكون منبعاً لثروة ممالكنا المحروسة المادية وتخصيص رأس المال المقتضي وفتح الجداول[1] والطرق اللازمة لتسهيل نقل محصولات ممالكنا ومنع الأسباب الحائلة دون توسيع نطاق التجارة والزراعة وإجراء التسهيلات الحقيقية لذلك. ويلزم النظر في الأسباب المؤدية لاستفادة العلوم والمعارف الأجنبية ووضعها على التعاقب في موقع الإجراء. فيا أيها الصدر الأعظم الممدوح الشيم يلزمكم إعلان هذا الفرمان الجليل العنوان الملوكي حسب أصوله بدار السعادة، ولكل طرف من ممالكنا المحروسة، وإجراء مقتضيات الخصائص المشروحة حسب ما توضح آنفاً وبذل جل الهمة في استحصال واستكمال الأسباب اللازمة والوسائل القوية للدوام والاستمرار على رعاية أحكامها الجليلة من الآن فصاعداً. ويلزمكم معرفة ذلك وإعتماد علامتنا الشريفة. حرر في أوائل شهر جمادى الآخرة سنة ١٢٧٢ هـ (١٨٥٦) اهـ.

محمد فريك بك المحامي: المرجع السابق: ص484–489.

الملحق رقم 06

مفيد الزيدي: المرجع السابق: ص259-261.

الملحق رقم 07

أهم مواد القانون الأساسي العثماني المشروطية الأولى 1856

نص القانون الأساسي العثماني
«المشروطية الأولى» سنة ١٨٧٦

المادة ١ ــ ان الدولة العثمانية تشمل الممالك والخطط الحاضرة والولايات الممتازة وهي كجسم واحد لا تقبل الانقسام ابدا لأية علة كانت .

المادة ٢ ــ ان عاصمة الدولة العثمانية هي مدينة اسلامبول وهذه المدينة ليس لها ادنى امتياز على غيرها من البلاد العثمانية ولا هي معافة من شيء .

المادة ٣ ــ ان السلطة السنية هي بمنزلة الخلافة الاسلامية الكبرى وهي عائدة بمقتضى الاصول القديمة الى اكبر الاولاد من سلالة آل عثمان .

المادة ٤ ــ ان حضرة السلطان وهو حامي الدين الاسلامي بحسب الخلافة وحاكم جميع التبعة العثمانية وسلطانها .

المادة ٥ ــ ان حضرة السلطان مقدس وغير مسئول .

المادة ٦ ــ ان حقوق سلالة بني عثمان واموالهم واملاكهم الذاتية وتخصصاتهم المالية في مدة حياتهم هي تحت الضمانة العامة .

المادة ٧ ــ ان عزل الوكلاء ونصبهم وتوجيه المناصب والرتب واعطاء النياشين واجراء التوجيهات في الولايات الممتازة وفقا لشروطها وضرب النقود وذكر الاسم في الخطاب وعقد المعاهدات مع الدول الاجنبية واعلان الحرب وذكر الاسم في الحرب والصلح ، وقيادة القوات البحرية والبرية واجراء الحركات العسكرية والاحكام الشرعية والقانونية وسن النظامات المتعلقة بدوائر وتخفيف المجازاء القانونية او العفو عنها وعقد المجلس العمومي وفضه وفسح هيئة المبعوثين عند الاقتضاء بشرط الانتخاب اعضاء جديدة لها ، جميع ذلك من جملة حقوق السلطان القديمة .

المادة ٨ ــ يطلق لقب عثماني على كل فرد من افراد التبعة العثمانية بلا استثناء من أي دين ومذهب كان و يسوغ الحصول على الصفة العثمانية وفقدانها بحسب الاحوال المبينة في القانون .

المادة ٩ ــ ان جميع العثمانيين متمتعون بحريتهم الشخصية وكل منهم مكلف بعدم تجاوزه حقوق غيره .

المادة ١٠ ــ ان الحرية الشخصية هي مصونة من جميع انواع التعدي ولا يجوز اجراء مجازاة احد بأي وسيلة كانت الا بالاسباب التي يعينها القانون .

المادة ١١ ــ ان دين الدولة العثمانية هو الدين الاسلامي ومع مراعاة هذا الاساس وعدم الاخلال براحة الخلق والاداب العمومية ، تجري جميع الأديان المعروفة في الممالك العثمانية بحرية حماية الدولة مع دوام الامتيازات المعطاة للجماعات المختلفة كما كانت عليه .

المادة ١٢ ــ ان المطبوعات هي حرة ضمن دائرة القانون .

المادة ١٣ ــ ان تبعة الدولة العثمانية مرخصة بتأليف كل نوع من انواع الشركات المتعلقة بالتجارة والصناعة والفلاحة .

المادة ١٤ ــ يسوغ لكل فرد من افراد التبعة العثمانية او الجملة منهم تقديم عرض حال بحق مادة وجدت مخالفة

للقوانين والنظامات المتعلقة بالعموم الى مرجع تلك المادة كما له يحق لهم تقديم عرض حالات مفصلة الى المجلس العمومي بصفة مدعين ومشتكين من أعمال المأمورين.

المادة ١٥ ــ ان التعليم حر وكل علماني مرخص له بالتدريس العمومي والخصوصي بشرط مطابقة القانون.

المادة ١٦ ــ جميع المكاتب هي تحت نظارة الدولة وسيصير النظر بالوسائل التي من شأنها جعل تعليم التبعة العثمانية على نسق اتحاد وانتظام واحد لا تمس اصول التعاليم الدينية عند الملل المختلفة.

المادة ١٧ ــ ان العثمانيين جميعهم متساوون امام القانون كما انهم متساوون كذلك في حقوق وظائف المملكة ما عدا الاحوال الدينية والمذهبية.

المادة ١٨ ــ يشترط على التبعة العثمانية معرفة التركية التي هي اللغة الرسمية لاجل تقلد مأموريات الدولة.

المادة ١٩ ــ يقبل في مأموريات الدولة عموم التبعة ويعينون في المأموريات العامة بحسب اهليتهم واستحقاقهم.

المادة ٢٠ ــ ان تكاليف الدولة تطرح وتوزع بين جميع التبعة بحسب اقتدار كل منها وفقا لنظاماتها المخصوصة.

المادة ٢١ ــ كل احد امين على ماله وملكه الجاري تحت تصرفه بحسب الاصول ولا يؤخذ من احد ملكه ما لم يثبت لزومه للنفع العام ويدفع ثمنه الحقيقي سلفا وفقا للقانون.

المادة ٢٢ ــ ان مسكن كل احد في الممالك العثمانية مصون من التعدي ولا تقدر الحكومة ان تدخل جبراً في مسكن احد او منزله الا في الاحوال التي يعينها القانون.

المادة ٢٣ ــ لا يسوغ اجبار احد على الحضور الى محكمة غير المحكمة المنسوب اليها قانونيا وفقا لقانون اصول المحاكمة الذي سيصير ترتيبه.

المادة ٢٤ ــ المصادرة والتسخير من الامور الممنوعة وانما يستثنى من ذلك التكاليف، والاحوال التي تعين في أوقات الحرب بحسب الاحوال.

المادة ٢٥ ــ لا يجوز ان يؤخذ من احد بارة واحدة باسم زكوات ورسومات أو بصفة اخرى ما لم يكن ذلك موافقا للقانون.

المادة ٢٦ ــ ان التعذيب وكل انواع الاذى ممنوع قطعيا بالكلية.

المادة ٢٧ ــ ان مسند الصدارة والمشيخة الاسلامية يفوضان من قبل السلطان الى الذوات الذين يثق بهم وكذلك مأموريات باقي الوكلاء فانها تجري بموجب ارادة سلطانية.

المادة ٢٨ ــ ان مجلس الوكلاء ينعقد تحت رئاسة الصدر الأعظم وهو مرجع جميع الامور الداخلية والخارجية اما قراراته المحتاجة الى الاستئذان فانها تجري بموجب ارادة.

المادة ٢٩ ــ ان كلا من الوكلاء يجري من الامور العائدة الى ادارته ما هو مأذون باجرائه وفقا لقواعد وانما ما كان خارجا عن دائرة مأذونيته فيعرض الى الصدر الأعظم يجري مقتضيات المواد التي تحتاج الى المذاكرة ويستأذن عنها من الحضرة السلطانية وما كان محتاجا منها للمذاكرة يعرضه ويستأذن الى مجلس الوكلاء للمذاكرة به ويجري ايجابه بمقتضى الارادة السنية التي تصدر بها. اما انواع ودرجات هذه القضايا فستعين بنظام مخصوص.

المادة ٣٠ ــ ان وكلاء الدولة مسئولون عن الاحوال والاجراءات المتعلقة بمأموريتهم.

المادة ٣١ ــ اذا اشتكى واحد او اكثر من أعضاء مجلس المبعوثان على أحد وكلاء الدولة بما يوجب عليه المسئولية في المواد التي هي من متعلقات هيئة المبعوثان، فعلى رئيس هذه الهيئة الذي يتقدم له بتقرير الشكوى او يرسل ذلك بتقرير

بن مرجة موفق: المرجع السابق، ص438-439.

المصادر والمراجع

أ) المصادر:

1) ابن منظور: بن مكرم محمد: **لسان العرب**، (مادة ذمم)، ج2، دار المعرفة، القاهرة، 2003.
2) البستاني سليمان: **الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده**، [د.ط]، مطبعة الأحباب، 1908.
3) جب هاملتون، هارولدبووِن: **المجتمع الإسلامي والغرب**، ج1، تر: أحمد ايبش، دار المعارف، القاهرة، 1970.
4) عبد الحميد الثاني: **مذكراتي السياسة، ط1**، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1977.
5) كولن صالح: **سلاطين الدولة العثمانية**، تر: منى جمال الدين، ط1، دار النيل ، مصر، 2014.

ب) المراجع:

1) ازتونا يلماز: **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: عدنان محمود سلمان، ج1، ط1، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول، 1988.
2) آصاف يوسف بك عزتلو: **تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن**، تقديم: محمد زينهم محمد عزب: ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995.
3) أنيس محمد: **الدولة العثمانية والشرق العربي (1514-1914)**، [د.ط]، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
4) أوغلي أكمل الدين إحسان: **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، تر: صالح سعداوي، ط3، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، 1999.
5) بختيار حسون: **حقوق الأقليات وضماناتها في القوانين الوضعية**، ط1، هاوار، دهوك، [د.م]، 2018.
6) بني مرجة موفق: **صحوة الرجل المريض**، [د.ط]، مؤسسة صقر الخليج للطباعة والنشر، الكويت، 1984.

7) بيضون جميل وآخرون: **تاريخ العرب الحديث**، ط1، دار الأمل للنشر، الأردن، 1991.
8) حرب محمد: **مذكرات السلطان عبد الحميد**، ط3، دار القاسم، دمشق، 1991.
9) حسون علي: **تاريخ الدولة العثمانية**، ط4، المكتب الإسلامي، بيروت، 2002.
10) حوراني ألبرت: **الفكر العربي في عصر النهضة 1798-1939**، تر: عزقول، ط1، دار النهار للنشر، بيروت، [د.ت].
11) روجان يوجيش: **العرب من الفتوحات العثمانية الى الحاضر**، تر: محمد ابراهيم الجندي، ط1، كلمات عربية للترجمة والنشر، مصر، 2011.
12) سعد الغالبي سلوى: **العلاقات العثمانية الأمريكية (1830-1918)**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.
13) سلوى علي ميلاد: **وثائق أهل الذمة في العصر العثماني وأهميتها التاريخية**، ط1، دار الثقافة، القاهرة، 1983.
14) الشلق أحمد زكريا: **العرب والدولة العثمانية من الخضوع الى المواجهة 1516-1916**، ط1، مصر العربية للنشر، مصر، [د.ت].
15) الشناوي عبد العزيز: **الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها**، ج4، ل[د.ط]، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2005.
16) الشهابي أحمد حيدر: **أحمد باشا الجزار مع نابليون بونابرت**، تحقيق: عبد العزيز جمال الدين، ط1، مكتبة لسان العرب، القاهرة، 2008.
17) شو شانفوردج: **يهود الدولة العثمانية والجمهورية التركية**، تر: الصفصافي أحمد القطوري، [د.ط]، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، 2015.
18) الصباغ عبد اللطيف: **تاريخ الدولة العثمانية**، ط1، [د.ن]، [د.ت].
19) الصلابي علي محمد: **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، ط1، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر، 2001.
20) طقوس محمد سهيل: **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة الى الانقلاب على الخلافة**، ط3، دار النفائس، بيروت، 2013.

21) ظاهر محمد كامل: **الصراع بين التيارين الديني والعلماني والعلماني والفكر العربي الحديث والمعاصر**، ط1، دار البيروني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1414هـ/1994م.

22) العزاوي قيس جواد: **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 1994.

23) عمر عبد العزيز عمر: **تاريخ المشرق العربي(1516-1922)**، [د.ط]، دار النهضة العربية، بيروت، [د.ت].

24) عودة محمد عبد الله، الخطيب ابراهيم ياسين: **تاريخ العرب الحديث**، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1989.

25) غربي الغالي: **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي (1288-1916)**، ديوان المطبوعات الجامعية والساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2007.

26) فريد محمد: **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، [د.ط]، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012.

27) كوثراني وجيه: **السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول اكتوبر 1988.

28) الكيلاني جمال الدين فالح، الصميدعي زياد أحمد: **تاريخ الدولة العثمانية رجال وحوادث**، ط1، المنظمة المغربية للتربية والثقافة والعلوم، فاس(المغرب)، 2013.

29) مانتران روبير: **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: بشير السباعي: ج2، ط1، دار الفكر للدراسات والنشر، القاهرة، 1992.

30) المحامي فريد بك محمد: **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق: احسان عباس حقي، ط1، دار البيروني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1401هـ/1981م.

31) مصطفى أحمد عبد الرحيم: **في أصول التاريخ العثماني**، ط2، دار الشروق، بيروت، 1406هـ/1986م.

32) موير السيروليم: **دولة المماليك في مصر**، تر: عابدين محمد، حسن سليم، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995.

33) النجار جميل موسى: **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني (1869-1917)**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991.

34) النعيمي أحمد نوري: **اليهود والدولة العثمانية**، ط1، مؤسسة الرسالة دار البشير، عمان، 1997.

35) نوار عبد العزيز سليمان: **تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داوود باشا الى نهاية حكم مدحت باشا**، [د.ط]، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1968.

36) هرّاس محمد خليل: **الحركة الوهابية**، ط1، دراسة للنشر، المملكة العربية السعودية، 1428هـ.

37) ياغي اسماعيل أحمد: **الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث**، ط2، مكتبة العبيكان، الرياض، 1955.

ج) المذكرات:

1) بعيو غنية: **التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية الشام والعراق نموذجا(1839-1876)**، مش: الغالي غربي: مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2008-2009.

2) بن أحمد الطاهر: **حماية الأقليات في ظل النزاعات المسلحة بين الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الدولي الإنساني (دراسة مقارنة)**، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الشريعة والقانون، قسم الشريعة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2009.

3) بن صالح ماجد المضيان: **أثر أهل الذمة الفكري في الدولة العثمانية في الفترة (1520-1924)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العقيدة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1990.

4) زردومي فلة: فقه السياسة الشرعية للأقليات المسلمة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الفقه والأصول، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة العقيد حاج لخضر، باتنة، 2005-2006.

5) زروق حنان: الأقليات الدينية في الدولة العثمانية (المسيحيون في بلاد الشام انموذجا)، 1840-1916، اشراف: وافية نفطي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2016-2017.
6) شليحي سلمى، نحال أمينة: **الدولة العثمانية في عهد السلطان محمود الثاني 1808الى 1839**، النظام السياسي والعسكري نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قالمة، 2015-2016.
7) عوض عبد العزيز محمد: **الادارة العثمانية في ولاية سورية 1864-1914**، رسالة قدمت للحصول على درجة ماجستير في الأدب، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة عين شمس، مصر، [د.ت].
8) فطارنجية، صدوقي نريمان: **التنظيمات العثمانية (1839-1876) خط كلخانة وخط الهمايون انموذجا**، المشرف: مراد قبال: مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجيلالي بونعامة (خميس مليانة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015-2016.

د) الدوريات:

1) حسون هادي جبار، ضرار خليل حسن: **الاسباب الحقيقية لصدور التنظيمات العثمانية**، مجلة ملوية للدراسات الأثارية والتاريخية، المجلد3، العدد6، السنة الثالثة، تشيرين الأول 2016.
2) الدقن محمد: **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية.**
3) سنو عبد الرؤوف: **العلاقات الروسية العثمانية (1687-1878)**، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد 76/75، بيروت، 1985.
4) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: **النظم الادارية العثمانية في البلدان العربية وأثرها في العلاقات العربية العثمانية**، مجلة الدارة، العدد1، السنة التاسعة، شوال 1403هـ.

5) علو السمرائي أحمد محمود، حسين الدلمي محمد حمزة: **الإنكشارية ودورهم في الدولة العثمانية حتى سنة 1828**، مجلة التربية والعلم، المجلد17، العدد2، [د.ب.ن]، سنة 2010.
6) النجم نايف عبد نايف النجم: **اليهود والامتيازات الأجنبية في بلاد الشام**، مجلة آداب الفراهيدي، العدد9.

هـ) الموسوعات والقواميس:

➢ **الموسوعات:**

1) اشراف شفيق غربال محمد: **الموسوعة العربية الميسرة**، مجلد1، دار الشعب ومؤسسة فرنكلين، القاهرة، 1995.
2) أوزتونا يلماز: **موسوعة الامبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري**، مجلد3، ط1، دار العربية للموسوعات، بيروت، 1431هـ/2010م.
3) الكيالي عبد الوهاب: **الموسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985.
4) مفيد الزيدي: **موسوعة التاريخ الاسلامي (العصر العثماني)**، [د.ط]، دار أسامة للنشر، الأردن، 1916.

➢ **قواميس:**

1) الخطيب مصطفى عبد الكريم: **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996.
2) سعيفان أحمد: **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، 2004.
3) صابان سهيل: **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1421هـ/2000م.
4) موسراس س: **المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية**، تر: عصام محمد الشحادات، ط1، دار ابن حزم، بيروت، 2002.

فهرس

الموضوعات

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

الإهداء **03**

الشكر والعرفان..... **04**

مقدمة **06**

الفصل التمهيدي: ماهية التنظيمات والأقليات .

أ) الاطار المفاهيمي للتنظيمات.....12

ب) روادها.....13

ج) مفهوم أهل الذمة.....17

د) مفهوم الأقليات.....19

الفصل الأول: أوضاع الدولة العثمانية أواخر القرن 18 وبداية القرن 19 والبدايات الأولى للتنظيمات.

المبحث الأوّل: أوضاع الدولة العثمانية أواخر القرن 18 وبداية القرن 19.....21

الجانب العسكري.....21

الجانب السياسي والإداري..... 23

الجانب الاقتصادي.....24

الجانب الديني.....25

خارجيا.....26

المبحث الثاني: البدايات الأولى للإصلاحات..... 29

1-إصلاحات السلطان أحمد الثالث.....29

2-السلطان عبد الحميد الأول: 30

3-السلطان سليم الثالث: 31

4-إصلاحات السلطان محمود الثاني (1233هـ-1255هـ/1808م-1839 م).....32

الفصل الثاني: مظاهر التنظيمات وتأثيرها على الأقليات (المسيحية و اليهودية).

المبحث الأوّل: مظاهر التنظيمات (1839-1876). 35

1) مرسوم كلخانة 1839: 35

مبادئ خط الشريف كلخانة:..... 36

2) مرسوم الهمايوني 1856: 38

مجموعة القوانين المكملة لما جاء في خط همايون: 40

3) خط الإصلاحات والتنظيمات الجديدة 1874: 42

4) المشروطية الأولى اعلان دستور 1876:..... 44

مضمونه 45

المبحث الثاني: انعكاسات التنظيمات على الأقليات المسيحية واليهودية. 47

1) انعكاسات التنظيمات على الأقليات المسيحية: 48

2) انعكاسات التنظيمات على الأقليات اليهودية: 50

الفصل الثالث: المواقف الداخلية والخارجية من سياسة التنظيمات.

المبحث الأول: المواقف الداخلية من التنظيمات العثمانية. 54

موقف العثمانيين: 54

1) الرعايا:..... 54

2) موقف المسلمين:..... 55

3) موقف رجال الدين: 56

4) الطبقة العامة: 57

5) موقف العلماء:..... 59

6) الطرق الصوفية: 60

7) موقف السلاطين: 60

8) موقف الطبقة المثقفة: 62

المبحث الثاني: المواقف الخارجية من التنظيمات..... 63

1) موقف بريطانيا: 63

2) موقف فرنسا:..... 64

3) موقف روسيا والنمسا من هذه التنظيمات: 64

4) موقف الولايات المتحدة الأمريكية:..... 65

خاتمة..... **67**

فهرس الملاحق **73**

قائمة المصادر والمراجع..... **85**

فهرس الموضوعات **92**

تم بحمد الله